

A.0872

مبذأ

كتاب الاقتراح

في علم اصول النحو

لمولانا حلال الدين

عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي

-----*

الطبعة الاولى

-----*

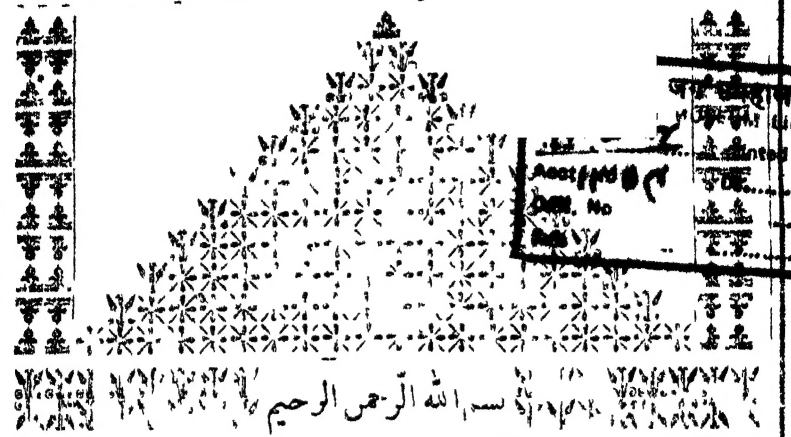
طبعت برخصة ادارة مجلس دائرة المعارف الطاميه
في مطبعة دائرة المعارف الطاميه حيدرآباد — دكن المحمية

بادارة العبد الضعيف السيد مصطفى علي

مدير المطبع

-----*

سنة ١٣١٤ الهجرية النبوية علي صاحبها الصلوة والتحية



يقول القدير الى الله تعالى جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي
الحمد لله الذي ارشد لايتكار هذا النمط وتيسل بالقو عما صدر عن
العبد على وجه السهو والغلط واستهد ان لاله الا الله وحده لا شريك
له شهادة لا وكس فيها ولا شطط واستهد ان ميذا شمدا عسده
ورسوله افضل من عليه جبرئيل بالوحي هـ ما صلى الله عليه وسلم
وعلى آله وصحبه الدين هم لا باعه خير مرط هذا كتاب رب الوضوع
عجيب الصنع لطيف المعني طرف المبني لم تسمع قرية بماله ولم ينسج
ناصح على مواله في علم لم اسر الى ترتيبه ولم اقدم الى تهذيبه وهو اصول
النحو الذي هو بالنسبة الى النحو كاحول الفقه بالنسبة الى الفقه وان وقع
في متفرقات كلام بعض المؤلفين وتشتت في اثناء كتب المصنفين فجمعه
وترتيبه صغ مخزوع وناميله وتوسه وضع متدع لارتي كل حين
للطالين ما تبتهج به انفس الراغبين وقد سميت * بالاقتراح * في علم
اصول النحو ورتنه علي مقدمات وسبعة كتب واعلم اني قد استمدت
في هذا الكتاب كثيراً من كتاب الخصايص لابن جني فانه وضعه في

هذا المعني وسماء اصول النحو لكن اكثره خارج عن هذا المعني وليس
 من تناو فيه الفث والسمين والاهتظادات فلخصت منه جميع ما يتعلق
 بهذا المعني باوجز عبارة وارشقها ووضحها معزواً اليه وضمنت اليه نقائس
 أخر ظفرت بها في متفرقات كتب اللغة والعربية والادب واصول الفقه
 وبدائع استخراجها بفكري ورتبه على نحو ترتيب اصول الفقه
 في الابواب والفصول والتراجم كما ستراه واضحا لنا انشاء الله تعالى ثم
 بعد تمامه رايت الكمال بن الانباري قال في كتابه نزهة الالبابي
 طبقات الادباء علوم الادب ثمانية اللغة والنحو والتصريف والعروض
 والقوافي وصناعة الشعر واخبار العرب وانسابهم ثم قال والحقنا بالعلوم
 الثمانية علمين وضعناهما علم الجدول في النحو وعلم اصول النحو فيعرف به
 القياس وتركيبه واقسامه من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد الى غير
 ذلك علي حد اصول الفقه فان بينهما من المناسبة مالاخفاء به لان النحو
 معقول من منقول كما ان الفقه معقول من منقول هذا عبارته فتطلبت
 هذين الكتابين حتي وقفت عليهما فاذا هما لطيفان جدا واذا في كتابي
 هذا من القواعد المهمة والفوائد ما لم يسبق اليه احد ولم يعرج في واحد منها
 عليه فاما الذي في اصول النحوفانه في كراستين صغيرتين سماه لمع الادلة
 ورثبه علي ثلاثين فصلا الاول في معني اصول النحو وفائده الثاني
 في اقسام ادلة النحو الثالث في النقل الرابع في انقسام النقل الخامس
 في شرط نقل المتواتر السادس في شرط نقل الاحاد السابع في قبول
 نقل اهل الاهواء الثامن في قبول المرسل والمجهول التاسع في جواز

الاجازة العاشر في القياس الحادي عشر في تركيب القياس الثاني عشر
 في الرد على من انكر القياس الثالث عشر في حل شبه توردد على القياس
 الرابع عشر في اقسام القياس الخامس عشر في قياس الطرد السادس
 عشر في كون الطرد شرطاً في العلة السابع عشر في كون العكس شرطاً
 في العلة الثامن عشر في جواز تعليل الحكم بعلمين فصاعداً التاسع عشر في
 اثبات الحكم في محل النقل بما اذا ثبت بالنقل ام بالقياس العشرون في
 العلة القاصرة الحادي والعشرون في ابراز الاحالة والمناسبة
 عند المطالبة الثاني والعشرون في الاصل الذي يرد اليه الفرع اذا كان
 مختلفاً فيه الثالث والعشرون في الحساق الوصف بالعلة مع عدم
 الاحالة الرابع والعشرون في ذكر ما يلحق بالقياس ويتفرع عليه من
 وجوه الاستدلال الخامس والعشرون في الاستحسان السادس
 والعشرون في المعارضة السابع والعشرون في معارضة النقل بالنقل
 الثامن والعشرون في معارضة القياس بالقياس التاسع والعشرون
 في استصحاب الحال الثلاثون في الاستدلال بعدم الدليل في الشيء
 علي نفيه * واما الذي في جدل النخوف انه في كراسة لطيفة سماه بالاعراب
 في جدل الاعراب ورتبه على اثني عشر فصلاً الاول في السؤال
 الثاني في وصف السائل الثالث في وصف المسئول به الرابع في وصف
 المسئول منه الخامس في وصف المسئول عنه السادس في الجواب
 السابع في الاستدلال الثامن في الاعتراض على الاستدلال بالنقل
 التاسع في الاعتراض على الاستدلال بالقياس العاشر

في الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال الحادي عشر
في ترتيب الايسئلة الثاني عشر في ترجيح الادلة انتهى * وقد اخذت
من الكتاب الاول الباب وادخلته معروا اليه في خلل هذا الكتاب
وضمنت خلاصة الثاني في مباحث العلة وضمنت اليه من كتابه
الانصاف في مباحث الخلاف جملة ولم انقل من كتبه حرفا الا مقرونا
بالعزو اليه ليعرف مقام كتابي من كتابه ويميز عند اولي التمييز جليل
نصابه والي الله الضراعة في حسن الختام والقبول فلا ينفع العبد
الا من بقبوله والسلام

الكلام في المقدمات

فيها مسائل : الا ولي اصول النحو علم يبحث فيه عن ادلة النحو الاجمالية من
حيث هي ادلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل : فقولي علم اي
صناعة فلا يرد ما اورد على التعبير به في حد اصول الفقه من كونه
يلزم عليه فقداه اذا فقد العالم به لانه صناعة مدونة مقررة وجد العالم به
ام لا * وقولي عن ادلة النحويين : كل صناعة سواء وسوى النحو وادلة النحو
الغالبه اربعة قال ابن جني في الخصائص ادلة النحو ثلاثة السماع والاجماع
والقياس وقال ابن الانباري في اصوله ادلة النحو ثلاثة نقل وقياس
واستصحاب حال فزاد الاستصحاب ولم يذكر الاجماع فكانه لم يرا الاحتجاج
به في العربية كما هو رأي قوم وقد تحصل مما ذكره اربعة وقد عقدت
له اربعة كتب وكل من الاجماع والقياس لا بد له من مستند من
السماع كما هو في الفقه كذلك ودونها الاستقراء والاستحسان وعدم

قال في الخصائص حد اللغة اصوات يعبر بها كل قوم عن اغراضهم
واختلف هل هي بوضع الله او البشر على مذاهب احدها وهو مذهب
الاشعري انها بوضع الله واختلف على هذا هل وصل اليها علمها بالوحي
الي نبي من انبيائه او بخلق اصوات في بعض الاجسام تدل عليها
واسماها لمن عرفها ونقلها او بخلق العلم الضروري في بعض العباد
بها على ثلاثة اراء ارجحها الاول ويدل له ولاصل المذهب قوله
تعالى وعلم آدم الاسماء كلها اي اسماء المسميات قال ابن عباس علمه
اسم الصخرة والقدر حتي الفسوة والفسية وفي رواية عنه عرض عليه
اسماء ولده انسانا انسانا والدواب فقبل هذا الجمل هذا الفرس
اخرجهما ابن ابي حاتم في تفسيره * وتعليمه تعالى دال على انه الواضع
دون البشر وان وصولها بالوحي الي آدم ومال الى هذا القول ابن
جني ونقله عن شيخه ابي علي الفارسي وهما من المعتزلة * والمذهب
الثاني انها اصطلاحية وضعها البشر ثم قيل وضعها آدم وتاويل
ابن جني الاية على ان معني علم آدم اقدره علي وضعها وقيل لعله كان
يجتمع حكيان او ثلاثة فصاعد فيحتاجون الى الابانة عن الاشياء المعلومة
فوضعوا لكل واحد منها لفظا اذا ذكر عرف به وقيل اصل اللغات كلها
من الاصوات المسموعات كدوي الريح والرعد وخير الماء ونعيق الغراب
وصهيل الفرس ونقيق الحمار ونحو ذلك ثم ولدت اللغات عن ذلك فبعث
بعد واستحسنه ابن جني * والمذهب الثالث الوقف اي لا يدرى اي من وضع
الله او البشر لعدم دليل قاطع في ذلك وهو الذي اخبره ابن جني اخيرا

❖ تبيين ❖ الاول زعم بعضهم انه لا فائدة لهذا الخلاف وليس كذلك بل ذكر له فائدتان ❖ الاولى فقهية ولذا ذكرت هذه المسئلة في اصوله ❖ والاخرى نحوية ولهذا ذكرتها في اصوله تبعا لابن جني في الخصائص وهي جواز قلب اللفظة فان قلنا انها اصطلاحية جاز والا فلا واطباق اكثر النحاة على ان المصنفات ليست بكلام ينبغي ان يكون من هذا الاصل الثاني ❖ قال ابن جني الصواب وهو راي ابي الحسن الاخفش سواء قلنا بالتوقيف ام بالاصطلاح ان اللفظة لم توضع كلها في وقت واحد بل وقعت متلاحقة متتابعة قال الاخفش اختلاف لغات العرب انما جاء من قبل ان اول ما وضع منها وضع على خلاف وان كان كله مسوقا على صحة وقياس ثم احدثوا من بعد اشياء كثيرة للحاجة اليها غير انها على قياس ما كان وضع في الاصل مختلفا قال ويجوز ان يكون الموضوع الاول ضربا واحدا ثم راي من جاء بعد ان خالف قياس الاول الى قياس ثان جار في الصحة مجرى الاول قال واما اي الاجناس الثلاثة الاسم والفعل والحرف وضع قبل فلا يدري ذلك ويحتمل في كل من الثلاثة انه وضع قبل وبه صرح ابو علي قال وكان الاخفش يذهب الى ان ما غير لكثرة استعماله انما تصورته العرب قبل وضعه وعلت انه لا بد من كثرة استعماله اياه فابتدوا بتغييره علما بان لا بد من كثرة الداعية الى تغييره قال ويجوز ان يكون كانت قد بما معربة فلما كثرت غيرت فيما بعد قال والقول عندي هو الاول لانه ادل على حكمتها واشهد لها بعلمها بمصاير امرها فتركوا بعض الكلام مبنيا غير معرب نحو

امس واين وكيف وكم واذا وحيث وقبل علما بانهم سيستكثرون
 منها فيما بعد فيجب لذلك تغييرها ❖ المسألة الرابعة ❖ في مناسبة الالفاظ
 للمعاني قال في الخصائص هذا موضع شريف به عليه الخليل وسيبويه
 وتلقته الجماعة بالقبول وقال الخليل كانهم توهموا في صوت الجندب
 استطالة فقالوا صرو في صوت البازي تقطيعا فقالوا صر صرو وقال
 سيبويه في المصادر التي جاءت على الفعلان انها تاتي للاضطراب
 والحركة نحو الغليان والغثيان فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي
 حركات الافعال قال ابن جنى وقد وجدت اشياء كثيرة من هذا
 النمط من ذلك المصادر الرباعية المضعفة تاتي للتكرير والزعزعة
 نحو القفلة والصلصلة والتقعقة والقرقرة والفعل تاتي للسرعة نحو الجمزي
 والولقي ومن ذلك باب استفعل جعلوه للطلب لما فيه من تقدم
 حروف زائدة على الاصول كما يتقدم الطلب الفعل وجعلوا الافعال
 الواقعة عن غير طلب انما تنجاء حروفها الاصول او ما ضارع
 الاصول نحو خرج واكرم وكذلك جعلوا تكرير العين دالاعلى تكرير
 الفعل نحو فرح وكسر فجعلوا قوة اللفظ + لقوة المعني وخصوا بذلك
 العين لانها اقوى من الفاء واللام اذ هي واسطة لهما ومكتوفة بهما
 فصارا كأنها سباج لها ومبذولان للعوارض دونها ولذلك تجدد
 الاعلال بالحذف فيها دونها ومن ذلك قولهم الخضم لاكل الرطب
 والقضم لاكل اليابس فاختروا الخا لخواوتها للرطب والقاف لصلابتها
 ليا بس والنضج للماء ونحوه والنضج اقوي منه فجعلوا الحاء لرقتها

للآء الخفيف والحاء لفظها لما هو اقوى ومن ذلك قولم القد طولا
والقط عرضا لان الطاء اخضر للصوت واسرع قطعاً له من الدال
المستطيلة فجعلوها لقطع العرض لقربه وسرعته والدال المستطيلة لما طال
من الاثر وهو قطع طولا وهذا الباب واسع جدا لا يمكن استقصاءه
❖ المسألة الخامسة ❖ الدلالات النحوية ثلاث لفظية وصناعية ومعنوية قال
في الخصائص وهي في القوة على هذا الترتيب قال وانما كانت الصناعية اقوى
من المعنوية من قبل انها وان لم تكن لفظا فانها صورة يحملها اللفظ ويخرج
عليها ويستقر على المثال المعتمد بها فلما كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت
مجري اللفظ المنطوق به فدخل بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة واما
المعنى فدلالته لاحقة بعلوم الاستدلال وليست في حيز الضروريات
مثال ذلك الافعال ففي كل واحد منها الدلالات الثلاث فانه يدل
بلفظه على مصدره وبينائه وصيغته الصناعية على زمانه ومعناه على فاعله
فالا ولان مسموعان والثالث انما يدرك بالنظر من جهة ان كل فعل
لا يدل على فاعل لان وجود فعل من غير فاعل محال * قال الخضراوي
في الإفصاح ودلالة الصيغة هي المسماة دلالة التضمن والدلالة المعنوية
هي المسماة دلالة اللزوم * وقال ابو حيان في تذكرته في دلالة الفعل
ثلاثة مذاهب * احدها انه يدل على الحدث بلفظه وعلى الزمان
بصيغته اي كونه على شكل مخصوص ولذلك تختلف الدلالة على
الزمان باختلاف الصيغ ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافها * والثاني
انه يدل على الحدث بالصيغة واختلافها من كونه واقعا او غير واقع

ويجزمع ذلك الزمان فيدل عليه الفعل باللزوم دلالة السقف علي
 الحايط * والثالث عكسه انه يدل على الزمان بذاته لان صيغته ندل علي
 الزمان الماضي والمستقبل بالذات و دلالته علي الحدث بالا بخوار
 ❖ المسألة السادسة ❖ الحكم النحوي ينقسم الى واجب وممنوع وحسن وقبيح
 وخلاف الاولي وجايز علي السواء * فالواجب كرفع الفاعل وتأخير
 عن الفعل ونصب المفعول وجرا المضاف اليه وتكثير الحال والتمييز
 وغير ذلك * والممنوع كاضداد ذلك * والحسن كرفع المضارع الواقع جزاء
 بعد شرط ماض * والقبيح كرفعه بعد شرط المضارع * وخلاف الاولي
 كتقديم الفاعل في نحو ضرب غلامه زيدا * والجايز علي السواء كحذف
 المبتدأ او الخبر واثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضي له * وقد
 اجتمعت الاقسام الستة في عمل الصفة المشبهة فانها اما ان تكون بال
 اولا ومعمولها اما مجرد او مقرون بال او مضاف الى ما فيه ال او الي
 ضمير او الي مضاف الي ضمير او الي مجرد فهذه اثنا عشر
 قسما وعملها اما رفع او نصب او جر فتلك ستة وثلاثون * والجر ممنوع في
 اربع صور ان يكون بال والمعمول خال منها ومن اضافة لما هي فيه بان
 يكون مجرد او مضافا الي مجرد او الي ضمير او الي مضاف الي ضمير
 وخلاف الاولي في صورتين ان تكون الصفة مجردة والمعمول مضاف الي
 ضمير او الي مضاف الي ضمير * والرفع قبيح في اربع صور ان يكون المعمول بجردا
 او مضافا الي مجرد سواء كانت الصفة بال ام دونها والحسن فيها النصب
 او الجر * والنصب خلاف الاولي في اربع صور ان تكون الصفة مجردة

والمعمول بال اومضاف الى ما فيه ال اوالي ضمير اوالي مضاف الى
 ضميره واجب في صورتين ان تكون الصفة بال والمعمول مجرد اومضاف
 الي مجرد * وتجاوز الثلاثة علي السواء في صورتين ان تكون الصفة بال
 والمعمول مقرون بها اومضاف الي معرف بها ❖ المسألة السابعة ❖ ينقسم
 ايضاً الي رخصة وغيرها والرخصة مأجاز استعماله ضرورة الشعور وتفاوت
 حسنا وقبها وقد يلحق بالضرورة ما في معناها وهو الحاجة الي تحسين النثر
 بالازدواج فالضرورة الحسنة مالا تستهجن ولا تستوحش منه النفس
 كصرف مالا ينصرف وقصر الجمع الممدود ومد الجمع المقصور واسهل
 الضرورات تسكين عين فعلة في الجمع بالالف والتاء حيث يجب الاتباع
 كقوله فتستريح النفس من زفرتها والضرورة المستفجة ما تستوحش
 منه النفس كالاسماء المدولة وما ادي الي التباس جمع بجمع كرد مطاعم
 الي مطاعم او عكسه فانه يودي الي التباس مطعم بمطاعم قال حازم في
 منهاج البلغا واشد ما تستوحشه النفس تتوين افعل من قال واقبح ضررا
 الزيادة المودية لما ليس اصلا في كلامهم كقوله من حيث ما نظروا ادنو
 فانظور اي انظروا الزيادة المودية لما يقل في الكلام كقوله فاطات
 شيمالي اراد شمالي وكذلك يستقيم النقص المجحف كقول لبيد درس المنا
 بتاع ما بانا اراد المازل وكذلك العدول عن صيغة لاخرى كقول
 الخطبة جد لا محكمة من نسج سلام اراد سليمان وقد اختلف الناس
 في حد الضرورة فقال ابن مالك هو ما ليس للشاعر عنه مندوحة وقال
 ابن عصفور الشعر نفسه ضرورة وان كان يمكنه الخلاص

بعبارة اخري قال بعضهم وهذا الخلاف هو الخلاف الذي يعبر عنه الاصوليون بان التعليل بالمظنة هل يجوز ان لا بد من حصول المعنى المناسب حقيقة. وايد بعضهم الاول بانه ليس في كلام العرب ضرورة الا ويمكن تبديل تلك اللفظة ونظم شئ مكانها * المسألة الثامنة * قد يتعلق الحكم بشئين فأكثرفتارة يجوز الجمع بينهما وتارة يمتنع * فالاول كمسوغات الابتداء بالكرة فان كلا منها مسوغ على انفراده ولا يمتنع اجتماع اثنين منها فأكثر * وال والتصغير من خواص الاسماء يجوز اجتماعهما وقد والناء من خواص الافعال ويجوز اجتماعهما * والثاني كاللام من خواص الاسماء وكذا الاضافة ولا يجوز الجمع بينهما وكذا التنوين مع الاضافة خاصتان ولا يجتمعان والسين وسوف من اداة الاستقبال ولا يجتمعان والناء والسين خاصتان ولا يجتمعان * ومن القواعد المشهورة قولهم البذل والمبدل منه والعوض والمعوض منه لا يجتمعان ومن المهم الفرق بين البذل والعوض قال ابو حيان في تذكرته البذل لغةً العوض يفترقان في الاصطلاح فالبذل احد التوابع يجتمع مع المبدل منه وبذل الحرف من غيره لا يجتمعان اصلاً ولا يكون الا في موضع المبدل منه والعوض لا يكون في موضعه وربما اجتماعاً ضرورة وربما استعملوا العوض مراد فالبذل في الاصطلاح انتهى * وقال ابن جني في الخصائص الفرق بين العوض والبذل ان البذل اشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه وانما يقع البذل في موضع المبدل منه والعوض لا يلزم فيه ذلك الاتراك تقول في الالف في قام

انها بدل من الواو التي في عين الفعل ولا تقول انها عوض منها وكذلك
تقول في لام غازي وداعي انها بدل من الواو ولا تقول انها عوض
منها وكذلك الحرف المبدل من الهمزة وتقول في التاء في عدة وزنة
انها عوض من فاء الفعل ولا تقول انها بدل منها وكذلك ميم اللهم عوض
من يافي اوله وتاء زنادقة عوض من ياء زناديق ولا يقال بدل
وباء اينق عوض من عين انوق فهم جعلها آيفل ومن جعلها عينا
مقدمة مغيرة الى الياء جعلها بدلا من الواو فالبديل اعم تصرفا من
العوض فكل عوض بدل وليس كل بدل عوض انتهى ❖ المسألة التاسعة ❖
اختلف هل بين العربي والعجمي واسطة فقال ابن عصفور نعم قال في... المجتمع
اذا نحن تكلمنا بهذه الالفاظ المصنوعة كان تكلمنا بما لا يرجع الى لغة
من اللغات ورده الخضر اوي بان كل كلام ليس عربياً فهو عجمي ونحن
كغيرنا من الالام + وقال ابو حيان في شرح التسهيل العجمي عندنا
هو كل ما نقل الى اللسان العربي من لسان غيره سواء كان من لغة
الفرس او الروم او الحبش او الهند او البربر او الافرنج او غير ذلك فوافق
راي ابن عصفور حيث عبر بالنقل ولا نقل في المصنوعة * قال النحاة
وتعرف عجمة الاسم بوجوه احدها ان ينقل ذلك احدائمه العربية * الثاني
خروجه عن اوزان الاسماء العربية نحو ابريسم فان مثل هذا الوزن مفقود
في ابنية الاسماء في اللسان العربي * الثالث ان يكون اوله نون ثم راء
نحو نرجس فان ذلك لا يكون في كلمة عربية * الرابع ان يكون اخره زاي
بعد دال نحو مهندز فان ذلك لا يكون في كلمة عربية * الخامس ان

يجتمع فيه الصاد والجيم نحو الصولجان والجص * السادس ان يجتمع فيه
الجيم والقاف نحو المنجنيق * السابع ان يكون خماسيا اورباعيا عارياً من
حروف الذلاقة وهي الباء والراء والقاء واللام والميم والنون فانه متى
كان عربياً فلا بد ان يكون فيه شيء منها نحو سفر رجل وقذ عمل
وقرطعب وجمهرش ❖ المسألة العاشرة ❖ قسم ابن الطراوة الالفاظ الى واجب
وممتنع وجائز قال فالواجب رجل وقايم ونحوهما مما يجب ان يكون في
الوجود ولا ينفك الوجود عنه والممتنع لاقائم ولا رجل اذ يمتنع ان يخلو
الوجود من ان يكون لارجل فيه ولا قائم والجائز زيد وعمر ولانه جائز
ان يكون وان لا يكون قال فكلام مركب من واجبين لا يجوز نحو
رجل قائم لانه لا فائدة فيه وكلام مركب من ممتنعين ايضاً لا يجوز نحو
لارجل لاقائم لانه كذب ولا فائدة فيه وكلام مركب من واجب
وجائز صحيح نحو زيد قائم وكلام مركب من ممتنع وجائز لا يجوز ولا
من واجب وممتنع نحو زيد لاقائم ورجل لاقائم لانه كذب اذ معناه لا
قائم في الوجود وكلام مركب من جائزين لا يجوز نحو زيد اخوك لانه
معلوم لكن بتاخير صار واجبا فصح الاخبار به لانه مجهول في حق
المخاطب فالجائز يصير بتاخير واجبا ولو قلت زيد قائم صح
لانه مركب من جائز وواجب فلو قدمت وقلت قايم زيد لم
يجز لان زيد صار بتاخير واجبا فصار الكلام مركباً من واجبين فصار
بمنزلة قائم رجل قال ابو حيان وهذا مذهب غريب قال وما قاله من
ان الجائز يصير بتاخير واجبا ممنوع لان معناه مقدما وموخر او احد

الكتاب الاول في السماع

واعني به ما ثبت في كلام من يوثق بنصاحته فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده الي ان فسدت الإلسنة بكثرة الموادين نظماً ونثراً عن مسلم او كافر بهذه ثلاثة انواع لا بد في كل منها من الثبوت ❖ اما القرآن ❖ فكلما ورد انه قريء به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً ام آحاداً ام شاذاً وقد اطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية اذالم تخالف قياً سامعاً معروفاً بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وان لم يحز القياس عليه كما 'يج' بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو استحوذ ويابي وما ذكرته عن الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا اعلم فيه خلافاً بين النحاة وان اختلف في الاحتجاج بها في الفقه ومن ثم احتج علي جواز ادخال لام الامر علي المضارع المبدوء بتاء الخطاب بقراءة في ذلك فلتفرحوا كما احتج علي ادخالها علي المبدوء بالنون بالقراءة المتواترة ونحمل خطاياكم واحتج علي صحة قول من قال ان الله اصله لاه بما قري شاذاً وهو الذي في السماء لاه وفي الارض لاه * تنبيه * كان قوم من النحاة المتقدمين يعيرون علي عاصم وحزمة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم الي اللحن وهم مخطئون في ذلك فان قراءاتهم ثابتة بالاسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها وثبت ذلك دليل علي جوازه في العربية وقدرد المتأخرون منهم ابن مالك علي من عاب عليهم ذلك بالبلغ

ردِّ واختار جواز ماوردت به قراءتهم في العربية وان منعه الا كثرون
 مستدلاً به * من ذلك احتجاجه علي جواز العطف علي
 الضمير المجرور من غير اعادة الجار بقراءة حمزة تسالون به والاحارم وعلي
 جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بمفعوله بقراءة ابن عامر قتل
 اولادهم شركائهم وعلي جواز سكون لام الامر بعد ثم بقراءة حمزة
 ثم ليقطع * فانقلت فقد روي عن عثمان انه قال لما عرضت عليه المصاحف
 ان فيه لحناً ستقيم العرب بالسنتها وعن عروة قال سالت عائشة
 عن لحن القرآن عن قوله ان هذان لساحران وعن قوله والمقيمين الصلوة
 والموتون الزكوة وعن قوله ان الذين امنوا والذين هادوا والصابثون
 ذقات يا ابن اخي هذا عمل الكتاب اخطاؤا في الكتاب اخرجهما
 ابو عبيد في فضائله فكيف يستقيم الاستدلال بكل ما فيه بعد هذا
 قلت معاذ الله كيف يظن او لا بالصحابة انهم يلحنون في الكلام فضلاً
 عن القرآن وهم الفصحاء اللدثم كيف يظن بهم ثانياً في القرآن الذي
 تلقوه من النبي صلى الله عليه وسلم كما انزل وضبطوه وحفظوه واتقوه
 ثم كيف يظن بهم ثالثاً اجتماعهم كلهم على الخطاء وكتابته ثم كيف
 يظن بهم رابعاً عدم تنبيههم ورجوعهم عنه ثم كيف يظن بعثمان ان يقره
 ولا يغيره ثم كيف يظن ان القراءات استمرت علي مقتضي ذلك الخطأ
 وهو مروي بالتواتر خلفا عن سلف هذا مما يستحيل عقلاً وشرعاً وعادة
 وقد اجاب العلماء عن ذلك باجوبة عديدة بسطتها في كتابي الاتقان
 في علوم القرآن واحسن ما يقال في اثر عثمان رضي الله تعالى عنه بعد

تضعيفه بالاضطراب الواقع في اسناده والانتقاع انه وقع في روايته تحريف فان ابن اشته اخرج في كتاب المصاحف من طريق الاعلى بن عبد الله بن عامر قال لما فرغ من المصحف اتى به عثمان فنظر فيه فقال احسنتم واجلتم ارى شيئاً مستقيماً بالسنتنا فهذا الاثر لا اشكال فيه فكانه لما عرض عليه عند الفراغ من كتابته راي فيه شيئاً على غير لسان قریش كما وقع لهم في التابوت والتابوه فوعده بان سيقمه على لسان قریش ثم وفي بذلك كما ورد من طريق آخر اوردها في كتاب الانتقان ولعل من روى ذلك الاثر حرّفه ولم يتقن اللفظ الذي صدر من عثمان فلزم ما لزم من الاشكال واما اثر عائشة فقد اوضحنا الجواب عنه في الانتقان ايضاً ❖ فصل ❖ واما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت انه قاله على اللفظ المروي وذلك نادر جداً انما يوجد في الاحاديث القصار على قلة ايضاً فان غالب الاحاديث مروية بالمعنى وقد تداولتها الاعاجم والمولدون قيل تدوينها ؟ فردوها بما ادت اليه عبارتهم فزادوا ونقصوا وقد مواوا خروا وابدلوا الفاظاً بالفاظ ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على اوجه شتى بعبارات مختلفة ومن ثم أنكر علي ابن مالك اثباته القواعد النحوية بالالفاظ الواردة في الحديث ❖ قال ابو حيان في شرح التسهيل قد اكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الاحاديث على اثبات القواعد الكلية في لسان العرب وما رايت احداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره على ان الواضعين الاولين لعلم النحو المستقرئين للاحكام من لسان العرب

كابى عمرو بن العلاء وعيسى بن عمرو والحليل وسيبويه من أئمة البصريين
والكسائي والفراء وعلى بن مبارك الاحمر وهشام الضرير من أئمة
الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم
من نحاة الاقاليم كمنحاة بغداد واهل الاندلس وقد جرى الكلام في
ذلك مع بعض المتأخرين الاذكياء فقال انما ترك العلماء ذلك لعدم
وثوقهم ان ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم اذ لو وثقوا بذلك
لجرى مجرى القرآن في اثبات القواعد الكلية وانما كان ذلك لامر ين
احدهما ان الرواة جوزوا النقل بالمعنى فتجد قصة واحدة قد جرت
في زمانه صلى الله عليه وسلم لم تنقل بتلك الالفاظ جميعها نحو ما روي
من قوله زوجته بما معك من القرآن مكتكها بما معك خذها بما معك وغير
ذلك من الالفاظ الواردة في هذه القصة فنعلم يقيناً انه صلى الله عليه وسلم لم يلفظ
بجميع هذه الالفاظ بل لا يجزم بانه قال بعضها اذ يحتمل انه قال
لفظاً مراد فلهذه الالفاظ غيرها نأت الرواة بالمرادف ولم نأت
بلفظه اذ المعنى هو المطلوب ولا سيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه
بالكتابة والاتكال على الحفظ والضابط منهم من ضبط المعنى واما
ضبط اللفظ فبعيد جداً الا سيما في الاحاديث الطوال وقد قال
سفيان الثوري ان قلت لكم اني احدثكم كما سمعت فلا تصدقوني
انما هو المعنى ومن نظر في الحديث ادني نظر علم العلم اليقين انهم انما
يروون بالمعنى الامر الثاني انه وقع اللحن كثيراً فيما روى من الحديث
لان كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يعلمون لسان

العرب بصناعة النحو فوق اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصح من لسان العرب ونعلم قطعاً غير شك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفصح الناس فلم يكن ليتكلم إلا بالفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها وإذا تكلم بلغة غير لغة فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز وتعليم الله ذلك له من غير معلم والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الآثار متعقباً بزعمه على النحويين وما أمعن النظر في ذلك ولا صحب من له التمييز وقد قال القاضي القضاة بدر الدين بن جماعة وكان ممن أخذ عن ابن مالك قلت له يأسدي هذا الحديث رواية إلا عاجم ووقع فيه من روايتهم ما يعلم أنه ليس من لفظ الرسول فلم يجب بشيء قال أبو حيان وإنما أمعنت الكلام في هذه المسئلة إلا يقول مبتدي ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول كالنجاري ومسلم واضرا بهما فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لا جالب لم يستدل النعا بالحديث انتهى كلام أبي حيان بلفظه * وقال أبو الحسن بن الصنائع في شرح الجمل تجوز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره إلا استشهاد على إثبات اللغة بالحديث واعتمدوا في ذلك على القرآن وصرح النقل عن العرب ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم لأنه أفصح العرب قال ابن خروف يستشهد بالحديث

كثيرا فان كان علي وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن وان كان بري
ان من قبله اغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما رأي انتهى * ومثل
ذلك قول صاحب ثمار الصناعة النحوي علم؟ يستنبط بالقياس والاستقراء
من كتاب الله تعالى وكلام فصحاء العرب فقصره عليها ولم يذكر الحديث
نعم اعتمد عليه صاحب البديع فقال في افعال التفضيل لا يلتزم الي قول
من قال انه لا يعمل لان القرآن والاخبار والشعار نطقت بعمله ثم اورد
ايات ومن الاخبار حديث ما من ايام احب الي الله فيها الصوم * ومما يدل
لصحته ما ذهب اليه ابن الصنائع وابو حيان ان ابن مالك استشهد علي
لغة اكلوني البراغيث بحديث المحمديين يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل
وملائكة بالنهار واكثر من ذلك حتى صار يسميها لغة يتعاقبون وقد
استدل به السهيلي ثم قال لكنني اقول ان الواو فيه علامة اضرار لانه
حديث مختصر رواه البزار مطولا مجردا قال فيه ان الله ملائكة
يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار * وقال ابن الانباري
في الانصاف في منع ان في خبر كاد واما حديث كاد الفقر ان يكون كفرا
فانه من تغييرات الرواة لانه صلى الله عليه وسلم افصح من نطق بالضاد
❖ فصل ❖ واما كلام العرب فيحتم منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعريتهم
قال ابونصر الفارابي في اول كتابه المسمى بالالفاظ والحروف كانت
قريش اجود العرب انتقادا للافصح من الالفاظ واسهلها علي للسان
عند النطق واحسنها مسموعا وايضا اباة عما في النفس والذين عنهم
نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي وعنه اخذ اللسان العربي

من بين قبائل العرب هم قيس وتميم واسد فان هؤلاء هم الذين عنهم اكثر ما اخذ ومعظمه وعليهم اُتكل في الغريب وفي الاعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يوخذ عن غيرهم من ساير قبائلهم وبالجملة فانه لم يوخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن اطراف بلادهم التي تجاور ساير الامم الذين حولهم فانه لم يوخذ لامن لحم ولا من جذام فانهم كانوا مجاورين لاهل مصر والقبط ولا من قضاة ولا من غسان ولا من اباد فانهم كانوا مجاورين لاهل الشام واكثرهم نصارى يقرؤن في صلاتهم بغير العربية ولا من تغلب ولا النمر فانهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ولا من بكرلانهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ولا من عبد القيس لانهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس ولا من ازد عمان لمخالطتهم للهند والفرس ولا من اهل اليمن اصلا لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الامم المقيمين عندهم ولا من حاضرة الحجاز لان الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتداء وينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الامم وفسدت السننهم والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء واثبتها في كتاب وصيرها علماً وصناعة هم اهل الكوفة والبصرة فقط من بين امصار العرب وكانت صنائع هؤلاء التي بها يعيشون الرعاية والصيد واللصوصية وكانوا اقوام نفوسا واقسام قلوبا واشدهم توحشا وامنعهم جانباً

واشد هم حية واحبهم لان يغلبوا ولا يغلبوا واعسرهم انقياداً للملوك واجفاهم
اخلاقاً واقلمهم احتمالاً للضيم والذلة انتهى * ونقل ذلك ابو حيان
في شرح التسهيل معترضاً به على ابن مالك حيث غني في كتبه بنقل
لغة لخم وخزاعة وقضاعة وغيرهم وقال ليس ذلك من عادة أئمة
هذا الشأن * ثم الاعتماد على ما رواه الثقات عنهم بالاسانيد المعتبرة
من نثرهم ونظمهم وقد دوت دواوين عن العرب العرباء كثيرة
مشهورة كديوان امري القيس والطرماح وزهير وجريز والفرزدق
 وغيرهم * ومما يعتمد عليه في ذلك مصنفات الامام الشافعي رضي الله
تعالى عنه فقد قال ابن شاكروني مناقبه حدثنا احمد بن غالب حدثنا
عمر بن الحسن الحراشي حدثنا محمد بن احمد الهروي حدثنا زكريا
بن يحيى الساجي حدثنا جعفر بن محمد قال قال احمد بن حنبل
كلام الشافعي في اللغة جة ❖ فروع ❖ احدها ينقسم المسموع الى مطرد
وشاذ قال في الخصايس واصل مواضع طرد في كلامهم التابع
والاستمرار ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً واطرد الجدول
اذا تابع ماؤه ومواضع شاذ التفرق والتفرد ثم قيل ذلك في
الكلام والاصوات على ستمته في غيرهما فجعل اهل علم العربية ما استمر
من الكلام في الاعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً وما
فارق ما عليه بقية بابيه وانفرد عن ذلك الى غيره شاذاً قال، ثم
الاطراد والشذوذ على اربعة اضرب مطرد في القياس والاستعمال معاً
وهذا هو الغاية المطلوبة نحو قام زيد وضربت عمراً ومررت بسعيد

و مطرد في القياس شاذ في الاستعمال نحو الماضي من يَذَرُ وَيَدَعُ
وقولهم مكانٌ مَبْقِلٌ هذا هو القياس والاكثر في السماع باقل والاوّل
مسموع ايضاً ومنه ايضاً مجي مفعول. عسي اسماً صريحاً نحو عسي
زيد تايماً فهو للقياس غير ان الاكثر في السماع كونه فعلاً والاوّل
مسموع ايضاً ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس نحو قولهم استخوذ
واستنوق الجمل واستصوبت الامر وايي يايي والقياس الاعلال في
الثلثة وكسر عين الاخير وشاذ في القياس والاستعمال معاكقولهم
ثوب مصوون وفرس مقوود ورجل معوود من مرضه انتهى
ملخصاً * وقال الشيخ جمال الدين بن هشام اعلم انهم يستعملون غالباً
وكثيراً ونادراً قليلاً ومطرداً والمطرّد لا يتخلف والغالب اكثر الاشياء
ولكنه يتخلف والكثير دونه والقليل دونه والنادر اقل من القليل فالعشرون
بالنسبة الي ثلاثة وعشرين غالب والخمسة عشر بالنسبة اليها كثير لا
غالب والثلاثة قليل والواحد نادر فاعلم ... بهذا مراتب ما يقال فيه
ذلك انتهى * الثاني * قال الشيخ عز الدين عبدالسلام من كبار اصحابنا
الشافعية اعتمد في العربية على اشعار العرب وهم كفار لبعث التدليس
فيها كما اعتمد في الطب وهو في الاصل ماخوذ عن قوم كفار كذلك
فعلم ان العربي الذي يحتج بقوله لا يشترط فيه العدة نعم تشترط
في راوي ذلك وكثيراً ما يقع في كتاب سيبويه وغيره حديثي من لا
اتهم ومن اتق به وينبغي الاكتفاء بذلك وعدم التوقف في القبول ويحتمل
المنع وقد ذكر المرزباني عن ابي زيد النحوي قال كل ما قال سيبويه في

كتابه اخبرني الثقة فانا اخبرته وقد وضع المولدون اشعارا ودسوها
على الائمة فاحتجوا بها ظناً انها للعرب وذكران في كتاب سيويه منها
خمسين بيتاً وان منها قول القابل شعر

اعرف منها الانف والعينانا ... ومنخرين اشبها غليانا

ومن الاسباب الحاملة على ذلك نصرة راي ذهب اليه وتوجيه كلمة
صدرت منه وقال ابن النحاس في التعلبة حكى الحريري في درة القواص
وروي خلف الاحمر انهم صاغوا فعال متسقاً من احاد الي عشارو
انشيد ما عزي فيه الي انه موضوع منه ابياتا من جملتها شعر

و ثلاثاً ورباعاً + وخماساً فاطعنا

وسداسا وسباعا + وثمناً فاجتلدنا

وتساعاً وعشارا + فاصبنا وأصبنا

﴿الثالث﴾ المسموع ... المفرد هل يقبل ويحتج به له احوال لخصتها من
متفرقات كلام ابن جني في الخصايص * احدها ان يكون فردا بمعنى انه
لا نظير له في الالفاظ المسموعة مع اطلاق العرب على النطق به فهذا
يقبل ويحتج به ويقاس عليه اجماعا كما قيس على قولهم في شئونه شئنا
مع انه لم يسمع غيره لانه لم يسمع ما يخالفه وقد اطبقوا على النطق به * الحال
الثاني ان يكون فردا بمعنى ان المتكلم به من العرب واحد ويخالف ما عليه
الجمهور قال ابن جني فينظر في حال هذا * المفرد به فان كان فصيحاً في جميع
ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به وكان ما اورده مما يقبله القياس الا انه
لم يرو به استعمال الامن جهة ذلك الانسان فان الاول في ذلك ان يحسن

الظن به ولا يحمل علي فساد ه قال فان قيل فمن اين ذلك وليس يجوز ان
يرتجل لغة لنفسه قيل قد يمكن ان يكون ذلك وقع اليه من لغة قديمة
طال عهد ها وعفار سمها فقد اخبرنا ابو بكر جعفر بن محمد بن الحجاج
عن ابي خليفة الفضل بن الحباب قال قال لي ابن عون عن ابن سيرين
قال قال عمر بن الخطاب كان الشعر علم قوم ولم يكن لهم علم اصح منه
لجاء الاسلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد وغرو افارس والروم ولت
عن الشعر وروايته فلما اكثر الاسلام وجاءت الفتوح واطمأنت العرب
في الامصار راجعوا رواية الشعر فلم يؤثروا الي ديوان مدون ولا كتاب
مكتوب والقوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل
فحفظوا قل ذلك وذهب عنهم كثرة ثم روي بسنده عن ابي عمرو بن العلا
قال ما انتهي اليكم مما قالت العرب الاقله ولو جاءكم وافرا لجاؤكم علم
وشعر كثير وعن حماد الرواية قال امر النعمان فنسخت له اشعار العرب
في الطنوج وهي الكراريس ثم دفنها في قصره الابيض فلما كان
المختار بن ابي عبيد قيل له ان تحت القصر كنزاً فاحتفزه فلما فتحه
؟ فاخرج تلك الاشعار فمن ثم اهل الكوفة اعلم بالشعر من اهل البصرة قال
ابن جني فاذا كان كذلك لم يقطع علي الفصح بسمع منه ما يخالف الجمهور
بالخطأ ما دام القياس يعضده فان لم يعضده كرفع المفعول والمضاف اليه وجهر
الفاعل او نصبه فينغي ان يرد لانه جاء مخالفاً للقياس والسامع جميعاً
وكذا اذا كان الرجل الذي سمعت منه تلك اللغة المخالفة مضعوفاً في
قوله مالوفاً منه اللحن وفساد الكلام فانه يرد عليه ولا يقبل منه وان احتمل

ان يكون مصيبا في ذلك لغة قديمة فالصواب رده وعدم الاحتفال بهذا الاحتمال * الحال الثالث ان ينفرد به المتكلم ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه قال ابن جني والقول فيه انه يجب قبوله اذا ثبتت فصاحته لانه اما ان يكون شيئا اخذه عن نطق به بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه علي حدهما قلناه فيمن خالف الجماعة وهو فصيح او شيئا ارتجله فان الاعرابي اذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبق اليه فقد حكى عن رؤية واياه انهما كانا يرتجلان الفاظا لم يسمعاها ؟ ولم يسبقا اليها اما لوجاء عن متهم او من لم ترتفع به فصاحته ولا سبقت الي الانفس ثقته فانه يرد ولا يقبل فان ورد عن بعضهم شيء يدفعه كلام العرب ويا باه القياس على كلامها فانه لا يقنع في قبوله ان يسمع من الواحد ولا من العدة القليلة الا ان يكثر من ينطق به منهم فان كثر قائلوه الا انه مع هذا ضعيف الوجه في القياس فجازاه وجهان احدهما ان يكون من نطق به لم يحكم قياسه والاخر ان تكون انت قصرت عن استدراك وجه صحته ويحتمل ان يكون سمعه من غيره ممن ليس فصيحاً وكثر استماعه له فسري في كلامه الا ان ذلك قل ما يقع فان الاعرابي الفصيح اذا عدل به عن لغة الفصيحة الى اخري سقيمة عافها ولم يعابها فالاولي ان يقبل ممن شهرت فصاحته ما يورده ويحمل امره على ما عرف من حاله لا علي ما عسي ان يحتمل كما ان علي القاضي قبول شهادة من ظهرت عدالته وان كان يجوز كذبه في الباطن اذ لو

لم يوخذ "بذلك لادّي الي ترك الفصيح بالشك وسقوط كل اللغات
 ﴿الفرع الرابع﴾ قال ابن جني واللغات على اختلافها كلها حجة الاتري ان
 لغة الحجازيين في اعمال ماو لغة التميميين في تركه كل منها يقبله القياس
 فليس لك ان ترد احدى اللغتين بصاحبتهما وسياتي في ذلك مزهد كلام
 في الكتاب السادس ﴿الخامس﴾ قال ابن جني علة امتناع الاخذ عن اهل
 المدر كما يوخذ عن اهل الوبر ما عرض للغات الحاضرة واهل المدر من
 الاختلال والفساد ولو علم ان اهل مدينة باقون على فصاحتهم لم
 يعرض للغتهم .. من الفساد لوجب الاخذ عنهم كما يوخذ عن اهل الوبر
 وكذلك لو فشي في اهل الوبر ما شاع في لغة اهل المدر من الخلل
 والفساد لوجب رفض لغاتها قال وعلي ذلك العمل في وقتنا
 هذا لا نالنا كاد نري بدويا فصيحاً واذا كان قد روي انه صلى الله عليه
 وسلم سمع رجلاً يلحن فقال ارشدوا اخاكم فقد ضل وسمع عمر رجلاً
 يلحن وكذلك على حتى حملة ذلك علي وضع النحو الي ان شاع
 واستمر فساد الالسة مشهوراً ظاهراً فينبغي ان يستوحش من
 الاخذ عن كل واحد الا ان تقوي لغته وتشيع فصاحته وقد قال
 الفراء في بعض كلامه الا ان تسمع شيئاً من بدوي صحيح فتقوله
 ﴿السادس﴾ في العربي الفصيح ينتقل لسانه قال ابن جني العمل في
 ذلك ان ينظر حال ما انتقل اليه فان كان فصيحاً ؟ مثل لغته اخذ
 بها كما يوخذ بما انتقل عنها او فاسداً فلا يوخذ بالا ولي قال فان قيل
 فما يومنك ان تكون كما وجدت في لغته فساد ابعد ان لم يكن فيها ان يكون

فيها فساد آخر لم تعلمه قيل لو اخذ بهذا الادي الى ان لا نطيب نفس بلغة
وان يتوقف... عن الاخذ عن كل احد مخافة ان يكون في لغته زيف لانعلمه
الآن ويجوز ان يعلم بعد زمان وفي هذا من الخطل مالا يخفي فالصواب
الاخذ بما عرف صحته ولم يظهر فساد له ولا يلتفت الى احتمال الخلل
فيه ما لم يبين ﴿ السابع ﴾ في تداخل اللغات قال في الخصايص اذا اجتمع في
كلام القصيح لغتان فصاعد اقول له شعر

واشرب الماء ما بي نحوه عطش... الا لان عيونه سال وادبها
فقال نحوه بالاشباع وعيونه بالا سكان فينبغي ان يتأمل حال
كلامه فان كان اللفظتان في كلامه متساويتين وفي الاستعمال كثرتهما
واحدة فاخلق الامر به ان تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى
علي ذنبك اللفظتين لان العرب قد تفعل ذلك للحاجة اليه في اوزان
اشعارها وسعة تصرف اقوالها ويجوز ان تكون لغته في الاصل احدهما
ثم انه استفاد الاخرى من قبيلة اخرى + و طال بها عهده
وكثر استعماله لها فلحق بطول المدة واتصال الاستعمال بلغة
الاولى وان كانت احدي ؟ اللفظتين اكثر في كلامه من الاخرى
فاخلق الامر به ان تكون القليلة الاستعمال هي الطارية عليه والكثيرة
هي الاولى الاصلية ويجوز ان يكونا معالفتين له ولقبيلته وانما
قلت احدهما في استعماله لضعفها في نفسه وشذوذاها عن قياسه
واذا كثر على المعنى الواحد الفاظ مختلفة فسمعت في لغة انسان فعلى
ما ذكرناه كما جاء عنهم في اسماء الاسد والسيف والخمر وغير ذلك

وكما يتعرف الصيغة واللفظ الواحد كقولهم رغوۃ اللبن ورغوۃ ورغوۃ
ورغاۃ كذلك مثلثا وكذلك قولهم حبت من عل ومن علي ومن علا
ومن علو ومن علو ومن علو ومن عال ومن مغال فكل ذلك لغات لجماعات
قد يجتمع لانساق واحد قال الاصمعيۃ اختلف رجلان في الصغر فقال
احدهما بالصاد وقال الاخر بالسين فتراۛيا باول وار دعليهما فحكيا ماها
فيه فقال لا اقول كما قلتما انما هو الزقر وعلى هذا يتخرج جميع ماورد من
التداخل نحو لا يقلا وسلا يسلا وطهر فهو طاهر و شعر فهو شاعر فكل
ذلك انما هو لغات تداخلت فتركبت بان اخذ الماضي من لغة والمضارع
او الوصف من اخري لاتنطق بالماضي كذلك فحصل التداخل والجمع
بين اللفتين فان من يقول قلا يقول في المضارع يقلي والذي يقول يقلا
بقول في الماضي قلى وكذا من يقول سلا يقول في المضارع يسلو ومن
يقول فيه يسلا يقول في الماضي سلى فتلا قاصحاب اللغتين فسمع هذا لغة
هذا وهذا لغة هذا فاخذ كل واحد من صاحبه ماضيه الى لغته فتركبت هناك
لغة ثالثة وكذا شاعر وطاهر انما هما من شعر وطهر بالفتح واما بالضم فوصفه
علي فعيل فالجمع بينهما من التداخل انتهى كلام ابن جني وقد حكى غيره
في استعماله اللغتين المتداخلين قولين احدهما ان يجوز مطلقا والثاني
انما يجوز بشرط ان لا يودي الى استعمال لفظ مهمل كالحبك ﴿الثامن﴾
اجمعوا علي انه لا يجتمع بكلام المولدين والمحدثين في اللغة والعريۃ
وفي الكشف ما يقتضي تخصيص ذلك بغير ائمة اللغة ورواها فانه استشهد
على مسألة بقول حبيب بن اوس ثم قال وهو وان كان محدثا لا يستشهد

بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه الا
تري الى قول العلماء الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لتوثقهم
بروايته واتقانه (فائده) اول الشعراء المحدثين بشار بن برود قد احتج
سيبويه في كتابه ببعض شعره نقربا اليه لانه كان هجاء لترئ الاحتجاج بشعره
ذكره المرزباني وغيره ونقل ثعلب عن الاصمعي قال ختم الشعر بابراهيم
بن هرمة وهو اخر الحجج ﴿ التاسع ﴾ لا يجوز الاحتجاج بشعرا وترا لا يعرف
قائله صرح بذلك ابن الانباري في الانصاف وكان علة ذلك خوف
ان يكون لمولده او من لا يوثق بفصاحته ومن هذا يعلم انه يحتاج الى معرفة
اسماء شعراء العرب وطبقاتهم * قال ابن النحاس في التعليق اجاز الكوفيون
اظهار ان بعدكي واستشهدوا يقول الشاعر

اردت لكيا ان تطير بقربتي + فتركها سنا بيضاء بلقع

قال والجواب ان هذا البيت غير معروف قائله ولو عرف لجاز ان يكون
من ضرورة الشعر وقال ايضا ذهب الكوفيون الى جواز دخول اللام
في خبر لكن واحتجوا بقول الشاعر ولكنني من حبها العمد والجواب
ان هذا البيت لا يعرف قائله ولا اوله ولم يذكر منه الا هذا ولم ينشده
احد ممن وثق في اللغة ولا عزري الى مشهور بالضبط والاتقان وفي
ذلك ما فيه * وفي تعاليق ابن هشام علي الالفية استد ل الكوفيون
علي جواز مد المقصور للضرورة بقوله شعر

قد علمت اجني بني السعلاء + علمت ذاك مع الخيراء

ان نعم ما كولا على الخواء + يالك من فمرو من شيشاء

ينشب في المسعل واللاهء

فد السعلا والخواو اللهاوهي مقصورات قال والجواب عندنا انه لا يعلم
قائله فلا حجة فيه لكن ذكر في شرحه للشواهد ما يخالف ذلك فانه
قال طعن عبد الواحد الطواح في كتابه بغية الامل في الاستشهاد
بقوله لا تكثرن اني عسيت صائماً وقال هو بيت مجهول لم ينسبه
الشرح الي احد فسقط الاحتجاج به ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج
بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه فان فيه ألف بيت قد عرف قائلوها
وخمسين مجهولة القائلين ﴿ العاشر ﴾ اذا قال حدثني الثقة فهل
يقبل قولان في علم الحديث واصول الفقه رجح كلامهم جمعون وقد
وقع ذلك في سيبويه كثيراً يعني به الخليل وغيره وكان يونس يقول
حدثني الثقة عن العرب فقيل له من الثقة قال ابو زيد قيل له فلم لا
نسميه قال هو حي بعد فانا لا نسميه ﴿ الحادي عشر ﴾ قال ابن
السراج في الاصول بعد ان قرأنا فعل التفضيل لا يأتي من الا لوان
فان قيل قد انشد بعض الناس

شعر

يا ليتني مثلك في الياض + ابيض من اخت بني اياض

فالجواب ان هذا معمول على فساد وليس البيت الشاذ والكلام
المحفوظ بادي اسناد حجة على الاصل المجتمع عليه في كلام
ولا نحو ولا فقه وانما يركن الي هذا ضعفة اهل النحو ومن لا حجة معه
وتاهيل هذا وما اشبهه كتاويل ضعفة اصحاب الحديث واتباع
القصاص في الفقه انتهى * فاشار بهذا الكلام الي ان الشاذ ونحوه
يطرح طرحاً ولا يهتم بتاويله ﴿ الثاني عشر ﴾ قال ابو حيان في شرح التسهيل

التاويل انما يسوغ اذا كانت الجادة علي شئ ثم جاء شئ يخالف الجادة.
 فيتاويل اما اذا كان لغة طائفة من الرب لم تكلم الا بها فلا تاويل
 ومن ثم كان مردودا تاويل ابي علي ليس الطيب الا المسك علي ان
 فيها ضمير الشأن لان ابا عمرو نقل ان ذلك لغة تميم ﴿ الثالث عشر ﴾ قال
 ابو حيان ايضا اذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال
 ورد به علي ابن مالك كثيرا في مسائل استدلال عليها بادلة ؟ بعيدة
 التاويل منها استدلاله علي قصر الاخ بقوله شعر
 اخاك الذي ان تدع لمسلمة + يحبك بما تبغى ويكيفك من يبغى
 فانه يحتمل ان يكون منصوبا باضمار فعل اي اَلزم واذا دخله
 الاحتمال سقط به الاستدلال ﴿ الرابع عشر ﴾ كثيرا ما تروى
 الايات علي اوجه مختلفة وربما يكون الشاهد في بعض دون
 بعض وقد سُئِلْتُ عن ذلك قديما فاجبت باحتمال ان يكون الشاعر
 انشد مرة هكذا ومرة هكذا ثم رايت ابن هشام قال في شرح
 الشواهد روي قوله ولا ارض اقبل اقبلها بالتذكير والتانيث
 مع نقل الهمزة فان صح ان القائل بالتانيث هو القائل بالتذكير صرح
 الاستشهاد به علي الجواز من غير الضرورة والافقد كانت العرب تنشد
 بعضهم شعر بعض وكل يتكلم علي مقتضي سجيته التي فطر عليها ومن هنا
 تكثرت الروايات في بعض الايات انتهى ﴿ فصل ﴾ ملخص من المحصول
 للامام فخر الدين الرازي مع زيادات من شروحه قال اعلم ان معرفة
 اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية لان معرفة الاحكام الشرعية

واجبة بالاجماع ومعرفة الاحكام بدون معرفة ادلتها مستحيل فلا بد من
 معرفة ادلتها. والادلة راجعة الى الكتاب والسنة وهما وارد ان بلغة
 العرب ونحوهم وتصريفهم فاذا توقف العلم بالاحكام علي الادلة ومعرفة
 «الادلة لتوقف علي معرفة اللغة والنحو والتصريف وما يتوقف علي الواجب
 المطلق وهو مقدور للمكلف فهو واجب فاذن معرفة اللغة والنحو والتصريف
 واجبة. قال ثم الطريق الي معرفتها اما النقل المحض كما كثرت اللغة او العقل مع
 النقل كتقويتنا الجمع المحلى باللام للعموم لانه يصح استثناء اي فرد منه فان صحة
 الاستثناء بالنقل وكونه معيارا للعموم بالعقل فمعرفة كون الجمع المذكور له
 بالتركيب من النقل والعقل. واما العقل المحض فلا مجال له في ذلك. قال
 فالنقل المحض اما تواتر او احواد وعلى كل منهما اشكالات (اما التواتر)
 فالاشكال عليه من وجوه احدها اننا نجد الناس مختلفين في معاني
 الالفاظ التي هي اكثر الالفاظ تداولا ودورا انا علي السنة المسلمين
 اختلاف شديد لا يمكن فيها القطع بما هو الحق كلفظة الله فان بعضهم زعم انها
 عبرية وقال قوم سريانية والذين جعلوها عبرية اختلفوا اهل هي مشتقة
 اولا واقايلون بالاشتقاق اختلفوا اختلافا شديدا ومن تأمل ادلتهم
 في تعيين مدلول هذا اللفظ علم انها متعارضة وان شيئا منها لا يفيد
 الظن الغائب فضلا عن اليقين وكذلك اختلفوا في لفظ الايمان والكفر
 والصلوة والزكاة فاذا كان هذا الحال في هذه الالفاظ التي
 هي اشهر الالفاظ والحاجة اليها ماسة جدا فما ظنك بسائر الالفاظ واذا
 كان كذلك ظهر ان دعوي التواتر في اللغة والنحو متعذر. واجيب

عنه بانه وان لم يكن دعوي التواتر في معانيها على سبيل التفصيل فانا نعلم
معانيها في الجملة فنعلم انهم يطلقون لفظة الله على الاله المعبود بحق وان كنا
لا نعلم مسمى هذا اللفظ اذ انه ام كونه معبودا ام كونه قادرا على
الاختراع ام كونه ملجأ للخلق ام كونه بحيث تُتخير العقول في ادراكه
الى غير ذلك من المعاني المذكورة لهذا اللفظ وكذا القول في سائر
الالفاظ (الاشكال الثاني) ان من شرط التواتر استواء الطرفين والواسطة
فهب انا علمنا حصول شرط التواتر في حفاظ اللغة والنحو والتصريف
في زماننا فكيف نعلم حصولها في سائر الازمنة واذا جهلنا شرط التواتر
جهلنا التواتر ضرورة لان الجهل بالشرط يوجب الجهل بالمشروط
(فان قيل) الطريق اليه امران * احدهما ان الذين شاهدنا هم اخبرونا ان
الذين اخبروهم بهذه اللغات كانوا موصوفين بالصفات المعتبرة في
التواتر وان الذين اخبروا من اخبرهم كانوا كذلك الى ان
يتصل النقل بزمان الرسول صلى الله عليه وسلم * والاخر ان هذه الالفاظ
.. ان لم تكن موضوعة لهذه اللغات ثم وضعها واضع لهذه المعاني لاشتهر
ذلك وعرف فان ذلك مما تتوفر الدواعي على نقله + قلنا اما الاول فغير صحيح
لان كل واحد منا حين سمع لغة مخصوصة من انسان فانه لم يسمع
منه انه سمعه من اهل التواتر وهكذا بل تحرير هذه الدعوي على
هذا الوجه مما لا يفهمه كثير من الادباء فكيف يدعي عليهم انهم
علموه بالضرورة بل الغاية القصوي في راي الكفة ان يسنده الى
كتاب صحيح او الى اسناد متقن ومعلوم ان ذلك لا يفيد اليقين

* واما الثاني فضعيف ايضا لان ذلك الاشتهارا لما يجب في الامور
العظيمة وليس هذا منه سلطنا انه منه لكن لا نسلم انه لم
يشتهر فانه قد اشتهر بل بلغ مبلغ التواتر ان هذه اللغات انما اخذت
عن جمع مخصوص كما لتحليل واي عمرو والا صمعي واقرأ نهم ولا شك
ان هؤلاء ما كانوا معصومين ولا بالعين حد التواتر واذا كان
كذلك لم يحصل القطع واليقين بقولهم اقضي ما في الباب ان يقال
نعلم قطعا ان هذه اللغات باسرها غير منقولة على سبيل الكذب
ونقطع بان فيها ما هو صدق قطعا لكن كل لفظة عينها فانها لا يمكننا
القطع بانها من قبيل ما نقل صدقا وحينئذ لا يبقى القطع في لفظ
معين اصلا هذا هو الاشكال على من ادعى التواتر في نقل اللغات
هذا كلام الامام * وتعبه الاصبهاني بان كون اللغة مأخوذة عن
له مبلغ التواتر لا يصلح ان يكون سندا المنع عدم شهرة نقل
اللغات عن موضوعاتها الاصلية الى غيرها لان عصمتهم لا تستلزم وقوع
النقل والتغيير بل ثبت به احتماله وذلك لا يقدح في دعوى انتفاء
اللازم انتهى والامر كما قال ثم قال الامام * واما الاحاد *
فالاشكال عليه من وجوه منها ان الرواة له مجروحون ليسوا
سالمين - من القدح (بيان) ان اصل الكتب المصنفة
في النحو واللغة كتاب سيبويه وكتاب العين اما كتاب سيبويه
فقد ح الكوفيين فيه وفي صاحبه اظهر من
الشمس وايضا فلمبرد كان من اجل البصريين وهو افرد

كتا با في القدح فيه واما كتاب العين فقد اطبق الجمهور من اهل
 اللغة على القدح فيه وايضا فان ابن جني اورد بابا في كتاب الخصايص
 في قدح اكابر الادباء بعضهم في بعض وتكذيب بعضهم بعضا واورد
 بابا آخر في أَنَّ لغة اهل الوباصح من لغة اهل المدرو غرضه من
 ذلك القدح في الكوفيين واورد بابا آخر في كلمات من الغريب لا
 يعلم احد اتى بها الا ابن احمر الباهلى وروي عن روبة وايه انها كان
 يرتجلان الفاظا لم يسمعاها ولا سبقا اليها وعلي ذلك قال المازني ما
 قيس على كلام العرب فهو من كلامهم وايضا فالاصمعي كان منسوبا
 الى الخلاعة ومشهورا بانه كان يزيد في اللغة ما لم يكن منها والعجب
 من الاصوليين انهم اقاموا الدلائل علي خبر الواحد انه حجة في الشرع
 ولم يقيموا الدلالة على ذلك في اللغة وكان هذا اولي وكان من الواجب
 عليهم ان يبحثوا عن احوال اللغات والنحو وان يتفحصوا عن احوال جرحهم
 وتعد بلهم كما فعلوا ذلك في رواية الاخبار لكنهم تركوا ذلك
 بالكلية مع شدة الحاجة اليه فان اللغة والنحو يجريان مجري الاصل
 للاستدلال بالنصوص انتهى * قال الاصبهاني واما قوله واورد ابن جني
 بابا في كلمات من الغريب لم يات بها الا الباهلى فاعلم ان هذا القدر
 وهو افراد شخص بنقل شئ من اللغة العربية لا يقدح في عدالته
 ولا يلزم من نقل الغريب ان يكون كاذبا في نقله ولا قصد ابن جني
 ذلك واما قول المازني ما قيس الى اخره فانه ليس بكذب ولا تجويز
 للكذب لجواز ان يري القياس في اللغات او يحمل كلامه على

هذه القاعدة وامثالها وهي ان الفاعل في كلام العرب مرفوع فكل ما كان في معني الفاعل فهو مرفوع واما قوله ان الاصوليين لم يقيموا الى اخره فضعيف جدا وذلك ان الدليل الدال على ان خبر الواحد حجة في الشرع يمكن التمسك به في نقل اللغة آحادا اذا وجدت الشرايط المعبرة في خبر الواحد فلعلهم اهلوا ذلك اكفاء منهم بالادلة الدالة على انه حجة في الشرع واما قوله كان الواجب ان يبحثوا عن احوال الرواة الى اخره فهذا حق فقد كان الواجب ان يفعل ذلك ولا وجه لاهماله مع احتمال كذب من لم تعلم عدالته وقال «الفراء في هذا الاخير انما اهلوا ذلك لان الدواعي متوفرة على الكذب في الحديث لاسبابها المعروفة الحاملة للواضعين على الوضع» واما اللغة فالدواعي الى الكذب عليها في غاية الضعف وكذلك كتب الفقه لا تكرار تجدد فروعها موضوعة على الشافعي او مالك او غيرها ولذلك جمع الناس من السنة موضوعات كثيرة وحدوها ولم يجدوا من اللغة وفروع الفقه مثل ذلك ولا قريبا منه ولما كان الكذب والخطا في اللغة وغيرها في غاية الندرة اكتفى العلماء فيها بالاعتماد على الكتب المشهورة المندولة فان شهرتها وتداولها يمنع ذلك مع ضعف الداعية فيه فهذا هو الفرق (ثم قال) الامام والجواب عن اشكالات كلها ان اللغة والنحو والتصريف ينقسم الى قسمين قسم منه متواتر والعلم الضروري حاصل بانه كان في الازمة الماضية موضوعا لهذه المعاني فانما نجد انفسنا جازمة بان السماء والارض كانتا مستعملتين في زمنه صلى الله عليه وسلم في معناهما المعروف

وكذلك الماء والهواء والنار وامثالها وكذلك لم يزل الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً والمضاف اليه مبروراً * وقسم منه مضمون وهو الالفاظ الغربية والطريق الي معرفتها الآحاد واكثر الفاظ القرآن ونحوه و تصرفه من القسم الاول والثاني فيه قليل جداً فلا يتمسك به في القطعيات ويتمسك به في الظنيات انتهى (خاتمه) قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة النقل عن النبي فيه شيء لان حاصله انني لم اسمع هذا وهذا لا يدل علي انه لم يكن * تنبيه * بعد ان قررت هذا الباب بفروعه وجدت ابن الانباري قال في اصوله ادلة النحو ثلاثة نقل وقياس واستصحاب حال * فالنقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة وعلى هذا ليخرج ما جاء من كلام غير العرب من المولدين وغيرهم وما جاء شاذاً في كلامهم نحو الجزم بلن والنصب بلم والجرب لعل ونصب الجرّين بها وبلت وهو ينقسم الى ثواثر وآحاد (فاما التواتر) فلغة القرآن وماتوا ثر من السنة وكلام العرب وهذا القسم دليل قطعي من ادلة النحو يفيد العلم (واما الآحاد) فما تفرد بنقله بعض اهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر وهو دليل ما خوذ منه والا كثرون على انه يفيد الظن * وشرط التواتر ان يبلغ عدد ناقله عدداً لا يجوز على * نقلهم . الاتفاق على الكذب * واما الاحاد ان يكون ناقله عد لا رجلاً كان او امرأة حراً كان او عبداً كما يشترط في نقل الحديث لان باللغة معرفة تفسيره وتاويله فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله فان كان

ناقل اللغة فاسقاً لم يقبل نقله ويقبل نقل العدل الواحد واهل
 الاهواء الا ان يَكُونُوا مِنْ بَدِينِ بِالْكَذِبِ * واما المرسل وهو الذي
 انقطع سنده نحوان يروي ابن دريد عن ابي زيد * والمجهول
 هو الذي لم يعرف ناقله نحوان يقول ابوبكر بن الانباري حدثني رجل
 عن ابن الاعرابي فلا يقبلان لان العدالة شرط في قبول النقل
 وانقطاع السند والجهل بالنقل يوجبان الجهل بالعدالة فان من لم
 يذكر اسمه او ذكر ... ولم تعرف عدالته فلا يقبل نقله وقيل
 يقبلان لان الارسال صدر من لو اسند لقبول ولم يهتم في
 اسناده فكذلك في ارساله فان التهمة لو تطرقت الي ارساله لتطرت
 الي اسناده + واذا لم يهتم في اسناده فكذلك في ارساله وكذلك
 النقل عن المجهول صدر من لا يهتم في نقله لان التهمة لو تطرقت
 الي نقله عن المجهول لتطرت الي نقله عن المعروف وهذا ليس بصحيح
 واختلف العلماء في جواز الا جازة والصحيح جوازها هذا حاصل
 ما ذكره ابن الانباري في ثمانية فصول من كتابه

﴿ الكتاب الثاني في الاجماع ﴾

والمراد به اجماع نحاة البلد بن البصرة والكوفة قال في
 الخصائص وانما يكون حجة اذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس
 علي المنصوص والا فلا لانه لم يرد في قرآن ولا سنة
 انهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص بذلك في كل الامة
 وانما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة فكل من فرق له « علي

علة صحيحة وطريق نهجة كانت خليل نفسه وابا عمر وفكره
 الا اننا مع ذلك لانسمع له بالاقدام على مخالفة الجماعة التي طال
 بحثها وتقدم نظرها الابداعان واتقان انتهى * وقال في موضع اخر يجوز
 الاحتجاج باجماع الفريقين وذلك كاتكارابي العباس جواز تقديم خبر
 ليس عليها فاحد ما يحتج به عليه ان قال هذا اجازة سيويه وكافة
 اصحابنا والكوفيون ايضا فاذا كان ذلك مذهبا للبلدين وجب ان تنفر
 عن خلافه قال ولعمري ان هذا ليس بموضع قطع على الخصم لان للانسان
 ان يرتجل من المذهب ما يدعوا اليه القياس ما لم يخالف نصا قال
 فمما جاز خلاف الاجماع الواقع فيه ؟ عند بدي هذا العلم والى
 آخر هذا الوقت قولهم في هذا جرح ضرب خرب انه من الشاذ الذي لا
 يحمل عليه ولا يجوز رد غيره اليه واما انافندي ان في القرآن
 مثل ذلك نيفاعلي الف موضع وذلك انه علي حذف المضاف
 والاصل جرح ضرب خرب جرحه فجري خرب وصفاً علي ضرب وان كان
 في الحقيقة للجرح كما تقول مررت برجل قايم ابوه وان كان القيام
 للاب لا للرجل مع حذف الجرح المضاف الى الهاء فاقيت الهاء مقامه
 > فارفعت لان المضاف المحذوف كان مرفوعاً فلما ارتفعت استتر الضمير
 المرفوع في نفس خرب انتهى * وقال غيره اجماع النخاة على الامور
 اللغوية معتبر خلافا لمن تردد فيه وخرقه ممنوع ومن ثم رد
 * وقال ابن الحشاش في المرتجل لوقيل ان من في الشرط لا موضع لها
 من الاعراب لكان قولاً اجرا لها مجري ان الشرطية وتلك

.. يقال ؟ منذ * ثم > وارتفعت « في نسخة في هذا المقام يياض لا موضع

• لا موضع لها من الاعراب لكن مخالفة المتقدمين لا تجوز انتهى ﴿مسألة﴾
 واجماع العرب ايضا حجة ولكن ... آين لنا بالوقوف عليه ومن صورته ان
 يتكلم العربي بشيء ويلفهم ويسكتون عليه * قال ابن مالك في التسهيل
 استدل علي جواز توسط خبر ما الحجازية ونصبه بقول الفرزدق
 فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم + اذ هم قریش واذ ما مثلهم + نفر
 ورده المانعون بان الفرزدق تميمي تكلم بهذا معتقدا جوازه عند
 الحجازيين فلم يصب ويجاب بان الفرزدق كان له اضداد من الحجازيين
 والتميميين ومن مناهم ان يظفروا له بزاثة يشنعون بها عليه مبادرين لتخطيته
 ولوجري شيء من ذلك لنقل لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك اذ
 اتفق في عدم نقل ذلك دليل على اجماع اضراده الحجازيين والتميميين
 علي تصويب قوله انتهى ﴿فصل﴾ مما يشبه تداخل اللغات السابق ؟ تراكيب
 المذاهب وقد عقد له ابن جني بابا في الخصائص ويشبهه في اصول
 الفقه احداث قول ثالث والتلفيق بين المذاهب قال ابن جني وذلك
 ان تظم بعض المذاهب الى بعض وتتحل بين ذلك مذهبا ثالثا مثاله
 ان المازني كان يعتقد مذهب يونس في رد المحذوف في التحقير وان
 غني المثال عنه فيقول في تحقير يضع اسم رجل يوضع وسيبويه اذا
 استوفي التحقير مثاله لا يرد فيقول يضع وكان المازني يري راي سيبويه
 في صرف نحو جوار علما ويونس لا يصرفه فقد تحصل اذن للمازني
 مذهب مركب من مذهب الرجلين وهو الصرف علي مذهب سيبويه
 والرد علي مذهب يونس فيقول علي مذهبه في تحقير اسم رجل

سميته يرى رأيت يُرَيِّياً فرد الهمزة من يري اذاصله يرأي على قول
يونس والصرف علي قول نيبويه ويونس يرد ولا يصرف فيقول
رايت يُرَيِّئِيَّ وسيبويه بصرف ولا يرد فيقول رابت يُرَيِّياً بادغام باء التحقير
في الياء المنقلبة عن الالف فقد عرف تركب مذهب المازني عن
مذهب الرجلين ﴿مسألة﴾ قال ابوالبقاء في التبيين جاء في الشعر لولاي و
لولاك فقال معظم البصريين الياء والكاف في موضع جرو قال
الا خفش والكوفيون في موضع رفع قال ابوالبقاء وعندي انه يمكن
امران آخران (احدهما) ان لا يكون للضمير موضع لتعذر العامل واذا لم
يكن عامل لم يكن عمل وغير ممتنع ان يكون الضمير لا موضع له
كالفصل (ويمكن) ان يقال موضعه نصب لانه من ضمائر المنصوب ولا
يلزم من ذلك ان يكون له عامل مخصوص الا تري ان التمييز في نحو
عشرين درهما لا ناصب له علي التحقيق وانما هو مشبه بالمفعول حيث
كان فضلة وكذلك قولهم لي ملؤه عسلا فهذا منصوب وليس له
ناصب علي التحقيق وانما هو مشبه بما له عامل ومثل ذلك يمكن في
لولاي وهوان يجعل منصوبا من حيث كان من ضمائر المنصوب
(فان قيل) الحكم بانه لا موضع له وان موضعه نصب خلاف الاجماع
اذ الاجماع منحصر في قولين اما الرفع واما الجرو القول بحكم اخر خلاف
الاجماع وخلاف الاجماع مردود فالجواب عنه من وجهين احدهما
ان هذا من اجماع مستفاد من السكوت وذلك انهم لم يصرحوا بالمنع
من قول ثالث وانما سكتوا عنه والاجماع هو الاجماع علي حكم الحادثة

قولاً والثاني ان اهل العصر الواحد اذا اختلفوا علي قولين جاز لمن بعد هم احداث قول ثالث هذا معلوم من اصول الشريعة واصول اللغة محمولة علي اصول الشريعة وقد صنع مثل ذلك من النحويين علي الخصوص ابو علي فان له مسائل كثيرة قد سبق اليها بحكم واثبت هوفيا حكما اخر منها ان لفظة كل لا يدخلها الا لف واللام في... اقوال وجوز هوفيا ذلك وقد افرد هابمسئلة في... الحليات واستدل علي ذلك بالقياس فغير ممتنع ان يذهب ذاهب هنا الي مذهب ثالث لوجود الدليل عليه انتهى

﴿ الكتاب الثالث في القياس ﴾

قال ابن النباري في جدله هو حمل غير المقول علي المقول اذا كان في معناه انتهى قال وهو معظم ادلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه كما قيل انما النحو قياس يتبع ولهذا قيل في حده انه علم بمقائيس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقال صاحب المستوفي في كل علم فبعضه ما خوذ بالسمع والنصوص وبعضه بالاستنباط والقياس وبعضه بالانتزاع من علم آخر قال فالفقه بعضه بالنصوص الواردة في الكتاب والسنة وبعضه بالاستنباط والقياس والطب بعضه مستفاد من التجربة وبعضه من علوم آخر والهيئة بعضها من علم التقدير وبعضها تجربة «شهد به الرصيد والموسيقى + جلها منتزع من علم الحساب والنحو بعضه مسموع ما خوذ من العرب وبعضه مستنبط بالفكر والرواية وهو التعليقات وبعضه يوخذ من صناعة اخري كقولهم الحرف الذي

يختلس حركته في حكم المتحرك لا الساكن فانه ماخوذ من علم العروض
 و كقولهم الحركات انواع صاعد عال ومنحدر سا فل ومتوسط بينهما
 فانه ماخوذ من صناعة الموسيقى . انتهى * وقال ابن الانباري في اصوله
 اعلم ان انكار القياس في النحو لا يتحقق لان النحو كله قياس ولهذا
 قيل في حده النحو علم بالمقائيس المستنبطة من استقراء كلام العرب
 فن انكار القياس فقد انكر النحو ولا يعلم احد من العلماء انكره لثبوته
 بالادلة القاطعة وذلك انا اجمعنا على انه اذا قال العربي كتب
 زيد فانه يجوز ان يسند هذا الفعل الى كل اسم مسمي يصح منه الكتابة
 نحو عمرو و بشر وازدشيراني ما لا يدخل تحت الحصر واثبات ما لا
 يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال و كذا القول في
 سائر العوامل الداخلة على الاسماء والافعال الرافعة والناصفة
 والجارة والجازمة فانه يجوز ادخال كل منها على ما لا يدخل
 تحت الحصر وذلك بالنقل متعذر فلم يجز القياس واقتصر
 على ما ورد في النقل من الاستعمال لبقية كثير من المعاني لا يمكن
 التعبير عنها لعدم النقل وذلك مضاف لحكمة الوضع فوجب ان
 يوضع وضعاً قياسياً عقلياً لا نقلياً بخلاف اللغة فانها وضعت وضعاً
 نقلياً لا عقلياً فلا يجوز القياس فيها بل يقتصر على ما ورد به النقل
 الا ترى ان القارورة سميت بذلك لاستقرار الشيء فيها ولا يسمى
 كل مستقر فيه قارورة وكذلك سميت الدار داراً لاستدارتها ولا يسمى
 كل مستدير داراً انتهى ﴿ فصل ﴾ للقياس اربعة اركان اصل

وهو المقيس عليه وفرع وهو المقيس وحكم وعلة جامعة قال ابن
الانباري وذلك مثل ان تركيب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم
فاعله فنقول اسم اسند الفعل اليه مقدما عليه فوجب ان يكون مرفوعا
قياسا علي الفاعل فالاصل هو الفاعل والفرع هو ما لم يسم فاعله والحكم
هو الرفع والعلة الجامعة هي الاسناد والاصل في الرفع ان يكون
للاصل الذي هو الفاعل وانما اجري علي الفرع الذي هو ما لم يسم
فاعله بالعلة الجامعة التي هي الاسناد انتهى وقد عقدت لهذه الاركان
اربعة فصول ﴿ الفصل الاول ﴾ في المقيس عليه وفيه مسائل (الاولى)
من شرطه ان لا يكون شاذّا خارجا عن سنن القياس فما كان
كذلك لا يجوز القياس عليه كتصحیح استحوذ واستصوب واستنوق
وكحذف نون التأكيد في قوله اصرف عنك الموم طارقها اي اصرفن
ووجه ضعفه في القياس ان التوكيد للتحقيق وانما يليق به الاسهاب
والا طناب لا الاختصار والحذف وكحذف صلة الضمير دون
الضمّة في قوله له زجل كانه جنس حاد ووجه ضعفه في
القياس انه ليس على حد الوصل ولا حد الوقف لان الوصل
يجب ان يتمكن فيه صلة كما تمكنت في قوله له زجل والوقف
يجب ان تحذف فيه الواو والضمّة معا فحذف الصلة وبقاء الضمة
منزلة بين منزتي الوصل والوقف لم تعهد قياسا نعم يجوز
القياس علي ما استعمل للضرورة في الضرورة قال ابو علي كما جاز لنا ان
نقيس نثرنا علي نثرهم كذلك يجوز ان نقيس شعرنا علي شعرهم فما اجاز له

الضرورة لم اجازته لنا وما لافلا * قال ابن جني فان قيل هلا امتنع
 متابعتهم في الضرورة من حيث كان القوم لا يترسلون في عمل اشعارهم
 ترسل المولدين وانما كان ارتجالا فضرورتهم اذن اقوي من ضرورتنا
 فينبغي ان يكون عذرهم فيه اوسع قلنا ليس جميع الشعر القديم
 مرتجلا بل كان لم فيه نحو ما للمولدين من الترسل * روي عن زهير انه
 عمل سبع قصائد في سبع سنين فكانت تسمى حوالب زهير وعن ابي
 حفصة قال كنت اعمل القصيدة في اربعة اشهر واحكمها في اربعة اشهر
 واعرضها في اربعة اشهر ثم اخرج بها الى الناس وحكا بتهم في ذلك
 كثيرة وايضا فان من المولدين من يرتجل (الثانية) كما لا يقاس علي الشاذ
 نطقا لا يقاس عليه تركا قال في الخصائص اذا كان الشيء شاذا في
 السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت
 في نظيره علي الواجب من امثاله من ذلك امتناعك من وذروودع
 لانهم لم يقولوها ولا منع ان تستعمل نظيرها نحو وزن ووعدوان لم
 تسمعها انت انتهى (الثالثة) ليس من شرط المقيس عليه الكثرة فقد يقاس
 علي القليل لموافقة للقياس ويمتنع علي الكثير لمخالفته له * مثال الاول
 قولم في النسب الي شنة شائي فلك ان تقول في ركوبة ركبي وفي
 جلوبة جلبي وفي قوبة قبي قياسا علي شائي وذلك انهم اجروافعولة
 مجري فعيلة لمشا بهتها اياه من اوجه ان كلا منهما ثلاثي وان ثالثة
 حرف لين وان اخره تاء التانيث وان فعولا وفعيلا بتوار دان نحو
 اثيرم واثيرم ورجيم ورجوم ومشي ومشو ونهي عن الشيء ونهو فلما

استمرت حال فعيلة وفعولة هذا الاستمرار جرت واوشنؤة مجري ياء حنيفة فكما قالوا حني قياسا قالوا شئاي قياسا قال ابو الحسن فانقلت انما جاء هذا في حرف واحد يعني شئوة فالجواب انه جميع ما جاء قال في الخصائص ما اللطف هذا الجواب ومعناه ان الذي جاء في فعولة هو هذا الحرف والقياس قابله ولم يات فيه شيء ينقضه فاذا قاس الانسان على جميع ما جاء وكان ايضا صحيحا في القياس مقبولا فلا لوم ولما ذكرناه من المناسبة بين فعولة وفعيلة لم يحز في نحو ضرورة ضرري ولا في حرورة حرري لان باب فعيلة المضاعف نحو جليلة لا يقال فيه جليلي استقالات هو جليلي * ومثال الثاني قولم في ثقيف وقرش وسليم ثقفى وقرشى وسلمي فهو وان كان اكثر من شئاي فانه عند سيبويه ضعيف في القياس ولا يقال في سعيد سعدي ولا في كريم كرمي (الرابعة) القياس في العربية على اربعة اقسام حمل فرع على اصل وحمل اصل على فرع وحمل نظير على نظير وحمل ضد على ضد وينبغي ان يسمى الاول والثالث قياس المساوي والثاني قياس الاولي والرابع قياس الادون * فمن امثلة الاول * اعلال الجمع وتصحيحه حملا على المفرد في ذلك قولم قيم وديم في قيمة وديمة وزوجة وثورة في زوج وثور * ومن امثلة الثاني * اعلال المصدر لاعلال فعله وتصحيحه لصحته كقمت قياما وقاومت قواما وفي الخصائص من حمل الاصل على الفرع تشبيها له في المعنى الذي افاده ذلك الفرع من ذلك الاصل تجويز سيبويه في قولك هذا الحسن الوجه ان يكون الجرفي الوجه تشبيها بالضارب

الرجل الذي انما جاز فيه الجر تشبيها بالحسن الوجه قال فان قيل وما الذي سَوَّغَ
 لسيبويه هذا وليس مما رواه عن العرب وانما هو شيء رآه وعلل به قيل بدل على
 صحته ما عرف من ان العرب اذا شبهت شيئا بشيئ مكنت ذلك الشبه
 الذي لهما وعمرت به الحال بينهما الا تراهم لما شبهوا المضارع بالاسم
 فاعربوه تماموا ذلك المعنى بينهما بان شبهوا اسم الفاعل بالفعل فاعملوه
 ولما شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم عليه السلام والرحمة وقوله
 الله نجاك بكفى سلمت كذلك ايضا شبهوا الوصل بالوقف في قولهم
 سببا وكل كلا وكما اجروا غير اللازم مجري اللازم في قوله فقلت
 اهي سرت ام عادني حلم وقوله ومن يتق فان الله معه كذلك اجروا
 اللازم مجري غيره في قوله تعالى على ان يحيى الموتى فاجري النصب
 مجري الرفع الذي لا يلزم فيه الحرف اصلا وكما حمل النصب على
 الجر في المثني والجمع حمل الجر على النصب في ما لا ينصرف وكما شبهت
 الياء بالالف في قوله كان ايديهن بالقاع الفرق حملت الالف على
 الياء في قوله ولا ترضاها ولا تملق وكما وضع الضمير المنفصل
 موضع المتصل في قوله قد ضمنت اياهم الارض وضع المتصل موضع
 المنفصل في قوله الاك ديار فلما رأى سيبويه العرب اذا شبهت
 شيئا بشيئ فحملته على حكمه عادت ايضا فحملت الآخر على حكم صاحبه
 تشبيها لهما وثمما لمعني الشبه بينهما حكم ايضا بان الحسن الوجه محمول
 على الضارب الرجل ولما كان النحاة بالعرب لاحقين وعلي ستمهم
 آخذين جاز لهم ان يروا فيه نحو ما رأوا ويحذوا على امثلتهم الذي

مَحذًا * قال ومن حمل الاصل على الفرع حذف الحروف للجزم وهي اصول حملا على حذف الحركات له وهي زوايد وحمل الاسم على الفعل في منع الصوف وعلى الحرف في البناء وهو اصل عليها وحمل ليس وعسي في عدم التصرف على ما ولعل كما حملت ما علي ليس في العمل انتهى * وفي التذكرة لابي حيان ذكر بعضهم انه انما اشترط اتحاد الزمان في عطف الفعل على الفعل لان العطف نظيرا لتثنية فكما لا يجوز تثنية المختلفين لا يجوز عطف المختلفين في الزمان قال ابو حيان وهذا من حمل الاصل على الفرع لان العطف اصل التثنية الا ان بدعي انه في الفعل نظيرا لتثنية في الاسم * واما الثالث * فالنظير اما في اللفظ او في المعنى او فيهما * فمن امثلة الاول زيادة ان بعدما المصدرية والظرفية والموصولة لانها بلفظ ما النافية ودخول لام الابتداء على ما النافية حملا لها في اللفظ على ما الموصولة وتوكيد المضارع بالتون بعد لا النافية حملا لها في اللفظ على الناهية وحذف فاعل افعِل به في التعجب لما كان مشبها لفعل الامر في اللفظ وبناء باب حذام على الكسر تشبيهه بدراك وتراك وبناء حاشا الاسمية لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية ومنها ادغام الحرف في مقاربه في المخرج * ومن امثلة الثاني جواز غير قايم الزيدان حملا على ما قام الزيدان لانه في معناه ولولا ذلك لم يجز لان المبتداء اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع يغني عن الخبر ومنها اهل ان المصدرية مع المضارع حملا على ما المصدرية * ومن امثلة الثالث اسم التفضيل وافعل في التعجب فانهم منعوا افعل

التفضيل ان يرفع الظاهر لشبهه بافعل في التعجب وزناوا اصلا وافادة
 للمبالغة واجاز وا تصغير افعل في التعجب لشبهه بافعل التفضيل في ذلك
 قال الجوهري ولم يسمع تضعيره الا في الملح واحسن ولكن النحويون
 قاسوه فيما عداها * واما الرابع * فمن امثله نصب بلم حملا علي الجزم بلن
 فان الاولى لنفي الماضي والثانية لنفي المستقبل * وفي الجزولية قد يحمل الشيء
 علي مقابله وعلي مقابل مقابله وعلي مقابل مقابله مثال الاول
 لم يضرب الرجل حمل الجزم علي الجر مثال الثاني اضرب الرجل حمل
 الجزم فيه علي الكسر الذي هو مقابل الجر من جهة ان الكسر في البناء مقابل
 الجر في الارباق ومثال الثالث اضرب الرجل حمل السكون فيه
 علي الكسر الذي هو مقابل للجر الذي هو مقابل للجزم والجزم
 مقابل للسكون (الخامسة) اختلف هل يجوز تعدد الاصول
 المقيس عليها لفرع واحد والا صح نعم ومن امثلة ذلك اي
 في الاستفهام والشرط فانها اعربت حملا علي نظيرتها بعض وعلي
 نقيضها كل * الفصل الثاني في المقيس * وهل يوصف بانه من كلام
 العرب ام لا * قال المازني ما مقيس علي كلام العرب فهو من كلام العرب
 قال الاتري انك لم تسمع انت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول
 وانما سمعت البعض فمست عليه غيره فاذا سمعت قام زيدا جرت ظرف
 بشروكرم خالد * قال ابو علي وكذلك يجوز ان تبني بالحق الامام شئت
 كقولك خرج ودخل وضرب من خرج ودخل وضرب علي
 مثال ثمل وصعور * قال ابن جني وكذلك تقول في مثال صحصح من

الضرب ضرب رب ومن القتل قتل ومن الشرب شرب ومن الخروج
خرج جرج وهو من العربية بلاشك وان لم تنطق العرب بواحد من هذه
الحروف قال فان قيل فقد منع الخليل لما أشد ترافع العربنا فارفعنا قياسا
علي قول العجاج تقاعس العربنا فاقنعسنا فدل على امتناع القياس في
مثل هذه الابنية فالجواب انه انما انكر ذلك لانه فيما لاه حرف حلق
والعرب لم تبين هذا المثال مما لاه حرف خلق خصوصا وحرف
الحلق فيه متكرر ذلك مستنكر عندهم مستثقل قال فثبت اذن ان كل
ما قيس علي كلامهم فهو من كلامهم ولهذا قال من قال في العجاج
وروبة انها قاسا اللغة وتصرفا فيها واقدما على ما لم يات به من قبلهما
قال وذكر ابو بكر ان منفعة الاشتقاق لصاحبه ان يسمع الرجل
اللفظة فيشك فيها فاذا رأي الاشتقاق قابلا لها انس بها وزال
استيحاشه منها وهذا تثبت اللغة بالقياس قال في موضع آخر من الخصايص
من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين ان ما قيس علي كلام العرب فهو من
كلامهم نحو قولك في بناء مثل جعفر من ضرب ضرب وهذا من كلام
العرب ولو ثبت منه ضروب او ضرب لم يكن من كلام العرب لانه قياس
علي الاقل استعمالا والاضعف قياسا انتهى ﴿ الفصل الثالث في الحكم ﴾
فيه مسألتان (الاولى) انما يقاس علي حكم ثبت استعماله عن
العرب وهل يجوز ان يقاس علي ما ثبت بالقياس والاستنباط ظاهر
كلامهم نعم * وقد ترجم عليه في الخصايص باب الاعتلال
بافعالهم قال من ذلك ان تقول اذا كان اسم الفاعل علي قوة تحمله

الضمير متي جرى على غير من هو له صفة اوصلة او حالاً او خبر الم يتحمل
الضمير فما ظنك بالصفة المشبهة بالاسم الفاعل فان الحكم الثابت
للمقيس عليه انما هو بالاستنباط والقياس على الفعل الراجع للظاهر
حيث لا تلحقه العلامات (الثانية) قال ابن الانباري اختلف
في القياس على الاصل المختلف في حكمه * فاجازه قوم لان المختلف
فيه اذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه * ومنعه آخرون لان
المختلف فيه فرع لغيره فكيف يكون اصلاً واجيب بانه يجوز ان
يكون فرعاً لشيء اصلاً لشيء آخر فان اسم الفاعل فرع على الفعل
في العمل واصل للصفة المشبهة وكذلك لات فرع على لا ولا فرع
على ليس فلا اصل لللات وفرع على ليس ولاتناقض في ذلك لاختلاف
الجهة * ومن امثلة * القياس على المختلف فيه ان يستدل على ان
الاتصاف المستثنى فتقول حرف قام مقام فعل يعمل النصب فوجب ان يعمل
النصب كيا في النداء فان اعمالاً يا في النداء مختلف فيه فمنهم من قال انه
العامل ومنهم من قال فعل مقدر ﴿ الفصل الرابع ﴾ في العلة وفيها
مسائل * الاولى * قال صاحب المستوفي اذا استقرت اصول
هذه الصناعة علمت انها في غاية الوثاقه واذا تأملت عللها عرفت
انها غير مذحولة ولا متسمح فيها واما ما ذهب اليه غفلة العوام من
ان علل النحو تكون واهية وتمعلة واستدلوا على ذلك بانها ابدى
تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعاً لها فبمعزل عن الحق وذلك
ان هذه الاوضاع والصيغ ان كنا نحن نستعملها فليس ذلك على سبيل

الابتداء والابتداع بل علي وجه الاقتداء والاتباع ولا بد فيها من
التوقيف فحين اذا صادفنا الصبغ المستعملة والاضاع بحال من الاحوال
و علمنا انها كلها او بعضها من موضع واضع حكيم جل و
علا تطلبنا بها وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من
بين اخواتها فاذا حصلنا عليه فذلك غاية المطلوب * وقال ابن جني في
الخصائص اعلم ان علل النحويين اقرب الي علل المتكلمين منها الي علل
المتفهمين وذلك انهم انما يجيئون علي الحس ويحتجون فيه بثقل الحال
او خفتها علي النفس وليس كذلك علل الفقه لانها انما هي اعلام وامارات
لوقوع الاحكام وكثير منه لا يظهر فيه وجه الحكمة كلاحكام
التعبدية بخلاف النحوي فان كله او غالبه مما تدرك علته وتظهر حكمته
قال سيبويه وليس شيء مما يضطرون اليه الا وهم : يجادلون به وجهاته حتي
نعم قد لا يظهر فيه وجه الحكمة قال بعضهم اذا عجز الفقيه عن
تعليل الحكم قال هذا تعبدية واذا عجز النحوي عنه قال هذا مسموع
وفي موضع اخر من الخصائص لاشك ان العرب قد ادرت من العلل
والاغراض ما نسبناه اليها الا تري ان اطراد رفع الفاعل ونصب
المفعول والجر بحروفه والنصب بحروفه والجزم بحروفه وغير ذلك من التشنية
والجمع والاضافة والنسب والتحقيق وما يطول شرحه فهل يحسن بذي
لب ان يعتقد ان هذا كله اتفاق وقع وتوارد انجه فا نقلت فلملّه شيء
طُبِعوا عليه من غير اعتقاد لعل ولا لقصد من القصد التي تسبها اليهم بل
لان آخر امنهم هذا علي ما نهج للاول فقام به قيل ان الله انما هداهم

لذلك وجبلهم عليه لان في طباعهم قبول له وانطواء علي صحة الوضع فيه ونراهم قد اجتمعوا علي هذه اللغة وتواردوا عليها فانقلت كيف تدعي الاجتماع وهذا اختلافهم موجود ظاهر الاتري الى الخلاف في ما الحجازية والتميمية الى غير ذلك قيل هذا القدر والخلاف لِقَلَّتْهُ محتتر غير محتفل به وانما هو في شئ من الفروع يسير فاما الاصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه وايضا فان اهل كل واحدة من اللغتين عدد كثير وخلق عظيم وكل منهم محافظ علي لغته لا يخالف شيئا منها فهل ذلك الا لانهم يحتاطون ويقتاسون ولا يفرطون ولا يخلطون ومع هذا فليس شئ من مواضع الخلاف علي قلته الاوله وجه من القياس يوحذبه ولو كانت هذه اللغة حشوا ميلا وحشوا ميلا لكثير خلافا وتعات اوصافها فجاء عنهم جبر الفاعل ورفع المضاف اليه والنصب بحروف الجزم وايضا فقد ثبت عنهم التعليل في مواضع نقلت عنهم كما سياتي في * الثانية * في اقسام العلل قال ابو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليسي في كتابه ثمار الصناعة اعتلالات التحوين صنفان علة تطرد علي كلام العرب وتساقي الى قانون لغتهم وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة اغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم وهم للاولي اكثر استعمالا واشد تدولا وهي واسعة الشعب الا ان مدار المشهورة منها علي اربعة وعشرين نوعا وهي علة سماع وعلة تشبيه وعلة استثناء وعلة استنقال وعلة فرق وعلة توكيد وعلة تعويض وعلة نظر وعلة نقيض وعلة حمل علي المعني وعلة مشاكاة وعلة معادلة وعلة قرب

ومجاورة وعلة وجوب وعلة جواز وعلة تغليب وعلة اختصار
 وعلة تخفيف وعلة دلالة حال وعلة اصل وعلة تحليل وعلة اشعار وعلة
 تضاد وعلة انه الى و من ذلك . الشانج ابن مكتوم في تذكرته (فقال) اقوله
 علة سماع مثل قولهم ابراة ندياء ولا يقر رجل اثدي ليس لذلك علة سوي
 السماع . وعلة تشبيه مثل اعراب المضارع لمشابهة الاسم وبناء بعض
 الاسماء لمشابتها الحروف * وعلة استغناء كاستغناءهم بتر كعن ودع
 * وعلة استنقال كاستنقالهم الخ او في يعدلوقوعها بين ياء وكسرة * وعلة
 فرق وذلك فيما ذهبوا اليه من رفع التفاعل ونصب المفعول وفتح نون الجمع
 وكسرونون المني وعلة نوكد مثل ادخالهم النون الخفيفة والنقيلة
 في فعل الامر اا كيد ايتاءه * وعلة تعويض مثل تعويضهم الميم في اللهم
 من حرف النداء . وعلة نفي مثل كسرهم احد الساكنين اذا التقيا في
 الجزم حملا على الجر اذ هو نفياره * وعلة نقيض مثل نصبهم النكرة بلا
 حملا على نقيضها ان * وعلة حمل على المعني مثل فمن جاءه موعظة
 ذكر فعل الموعظة وهي مؤنثة حملا على المعنى وهو الوعظ * وعلة
 مشاكلة مثل قوله سلا سلا واسلا لا * وعلة معا دلة مثل جرهم مالا
 ينصرف بالفتح حملا على النصب ثم عادوا ايضها فعملوا النصب على الجر في
 جمع المؤنث السالم وعلة مجاورة مثل الجر بالمجاورة في قولهم جمع ضرب
 خرب وضم لام الله في الحمد لله للمجاورة الدال * وعلة وجوب وذلك
 لتعليقهم برفع الفاعل ونحوه * وعلة جواز وذلك ما ذكره في تعليل
 الامالة من الاسباب المعروفة فان ذلك علة لجواز الامالة فيما اميل لا

لوجوبها * وعلة تغليب مثل وكانت من القاتنين * وعلة اختصار مثل باب
الترخيم ولم يك * وعلة تخفيف كالدغام * وعلة أصل كاستحوذ ويؤكرم
وصرف مالا ينصرف * وعلة أولى كقولهم ان الفاعل أولى برتبة
التقديم من المفعول * وعلة دلالة حال كقول المستهل الهلال لاي
هذا الهلال فحذف لدلالة الحال عليه * وعلة اشعار كقولهم في جمع
موسي موسون بفتح ما قبل الواو اشعاراً بان المحذوف الف * وعلة تضاد
مثل قولهم في الافعال التي يجوز الغاء هامتى تقدمت واكدت بالمصدر
او بضميره لم تلغ لما بين التأكيد والالغاء من التضاد * قال ابن مكتوم
واما علة التحليل فقد اعتاص على شرحها وفكرت فيها اياماً فلم
يظهر لي فيه شيء وقال الشيخ شمس الدين بن الصنائع
قدر أيتها مذكورة في كتب المحققين كابن الخشاب البغدادي
حاكيا لها عن السلف في نحو الاستدلال علي اسمية كيف
بنى حرفيتها لانها مع الاسم كلام ونفي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا
فاصل فتحلل عقد شبه خلاف المدعى انتهى (واما الصنف الثاني)
فلم يتعرض له «الجليسي ولاينه وقد بينه ابن السراج في الاصول
فقال اعتلالات النحويين ضربان ضرب منها هو المودي الى كلام
العرب كقولنا كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب وضرب يسمى علة
العلة مثل ان يقولوا صار الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً وهذا ليس
يكسبنا ان نتكلم كما تكلمت العرب وانما يستخرج منه حكمها في الاصول
التي وضعتها ويبين به فضل هذه اللغة على غيرها * وقال ابن جني في

الخصائص هذا الذي سماه علة العلة انما هو تجوز في اللفظ فاما في الحقيقة فانه شرح وتفسير وتتميم للعلة الا ترى انه اذا قيل فلم يرتفع الفاعل قال لاسناد الفعل اليه ولو شاء لا ابتداء هذا فقال في جواب رفع زيد من قولنا قام زيد انما ارتفع لاسناد الفعل اليه فكان مغنيا عن قوله انما ارتفع لانه فاعل حتى يسأل فيما بعد عن العلة التي لها رفع الفاعل * الثالثة * قال في الخصائص اكثر العلل مبناها على الايجاب بها كصب الفضلة او ماشا بها ورفع العمدة وجر المضاف اليه وغير ذلك وعلى هذا مفاد كلام العرب وضرب آخر يسمى علة وانما هو في الحقيقة سبب يجوزه ولا يوجبه من ذلك اسباب الامالة فانها علة الجواز لا الوجوب وكذا علة قلب واو وقتت همزة وهي كونها انضمت ضمّاً لازماً فانها مع ذلك يجوز ابقاؤها واوافعلتها مجوزة لاموجبة قال كذا كل موضع جاز فيه اعرابان فاكثر كالذي يجوز جعله بدلا وحالا وذلك النكرة بعد معرفة هي في المعنى هي نحو مررت بزيد رجل صالح ورجلا صالحا فان علة الجواز اما جاز لا لوجوبه انتهى * فظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب وان ما كان موجبا يسمى علة وما كان مجوزا يسمى سببا * وقال في موضع آخر اعلم ان محصول مذهب اصحابنا ومنصرف اقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل فانها وان تقدمت : علل الفقه فاكثرها يجري مجرى التخفيف والفرق فلو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنا وان كان على غير قياس مستثلا كما لو تكلف تصحيح فاء ميزان وميما دون نصب الفاعل ورفع

المفعول وليست كذلك علل المتكلمين لانها لا قدرة على غيرها فاذن
 علل النحويين متاخرة عن علل المتكلمين متقدمة علل المتفقيين اذا عرفت
 ذلك فاعلم ان علل النحو بين ضربان واجب لا بد منه لان النفس
 لا تطبق في معناها غيره وهذا لاحق بعلى المتكلمين والآخرة ما يمكن
 تحمله لكن على استكراه وهذا لاحق بعلى الفقهاء فالاول ما لا بد من اللطبع
 منه كقلب الالف واوا الضمة قبلها واويا لكسرة قبلها ومنع الابتداء بالساكن
 والجمع بين الالفين المدتين اذ لا يكون ما قبل الالف الامفوحاً لمواقت
 الفان مدتان لو وقعت الناية بعد ساكن والنائي ما يمكن النطق به على مشقة
 كقلب الواو واويا بعد الكسرة اذ يمكن ان تقول في عصا فير عصا فرر
 ولكن يكره * قلت ومن الاول تقدير الحركات في المقصور من الثاني
 تقدير الضمة والكسرة في المنقوص * وقال في موضع اخر اعلم ان
 اصحابنا اتزعوا العال من كتب محمد بن الحسن وجموها منها باللاطفة
 والرفق * الرابعة * قال ابن الاباري اختلوا في اثبات الحكم في
 محل النص بما ذابته بالنص ام بالعلة * فقال الاكثرون بالعلة لا بالنص
 لانه لو كان ثابتاً لايها لادي الى ابطال اللاحق وسد باب القياس
 لان القياس حمل فرع على اصل بعلة جامعة فاذا افتقدت العلة الجامعة
 بطل القياس وكان الفرع مقتبساً من غير اصل وذلك محال الا تري
 انما لو قلنا ان الرفع والنصب في نحو ضرب زيد عمروا
 بالنص لا بالعلة لبطل اللاحق بالنفسا على والمفعول والقياس
 عليها وذلك لا يجوز * وقال بعضهم ثبت في محل النص بالنص

وفيما عدها بالعلة وذلك نحو النصوص المنقولة عن العرب المقيس عليها
بالعلة الجامعة في جميع ابواب العريفة واستدل لذلك بان النص مقتطوع
به والعلة مضمونة واحالة الحكم على المقطوع به اولى من احالته على
المضمون ولا يجوز ان يكون الحكم ثابتاً بالنص والعلة معاً لانه يودي
الى ان يكون الحكم مقطوعاً به مضموناً وكون الشيء الواحد مقطوعاً به مضموناً
في حالة واحدة محال واجيب عن هذا الاستدلال بان الحكم انما ثبت
بشروط متطوع به وهو النص ولكن العلة هي التي دعت الى اثبات
الحكم فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب ونظن ان العلة هي التي
دعت الواضع الى الحكم فالظن لم يرجع الى ما رُضع اليه انقطع بل بما
متناير ان فلا منافاة انتهى كلام ابن الانباري * الخامسة
العلة قد تكون بسيطة وهي التي يقع التعاليل بها من وجه واحد كالتمثيل
بالاستشغال والجواز والمساوية ونحو ذلك وقد تكون مركبة من
عدة اوصاف اثنين فصاعد كاعمال قلب ميزان بوقوع الياساكنة
بعد كسرة فالعلة ليس مجرد سكونها ولا وقوعها بعد كسرة بل مجموع
الامرين وذلك كثير جدا . وقد يزداد في العلة صفة لضرب من الاحتياط
بيش لو اسقطت لم يقدح فيها كما سيأتي في القواعد . وقال ابن التماس
في التعليقة علل ابن عصفور حذف التنوين من العلم الموصوف بان
مضاف الي علم بعلة مركبة من مجموع امرين وهو كثرة الاستعمال مع
المقاء الساكنين والنحاة لم يعلموا الا بكثرة الاستعمال فقط بدليل حذف
من هند بنبت عاصم على لغة من صرف هداوان لم يلتق هنا سا كان

* وكانه لما رأى انتقاض العلة احتاج الى قوله ومن العرب من يحذف لمجرد كثرة الاستعمال وهذه العلة الصحيحة المطردة في الجميع لا ما علل به أولا * ومن العلل المركبة قول الزمخشري في المفصل في الذي ولا استطالتهم اياه بصلة مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه فقالوا اللذ يحذف الياء ثم اللذ يحذف الحركة ثم حذفوه راسا واجتزأوا بلام التعريف الذي في اوله وكذا فعلوا في التي * وقال ابن النحاس انما التزموا الفصل بين ان اذا خففت وبين خبرها اذا كان فعلا لعله مركبة من مجموع امرين وهما العوض من تخفيفها وايلائها ما لم يكن يليها * السادسة * من شرط العلة ان تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه ومن ثم خطأ ابن مالك البصريين في قولهم ان علة اعراب المضارع مشابته للاسم في حركاته وسكناته وايجابه وتخصيصه فان هذه الامور ليست الموجبة لاعراب الاسم وانما الموجب له قبوله لصفة واحدة ومعاني مختلفة ولا يميزها الا الاعراب نقول ما احسن زيد فيحمل النفي والتعجب والاستفهام فان اردت الاول رفعت زيدا والثاني نصبته والثالث جرته فلا بد ان تكون هذه العلة هي الموجبة لاعراب المضارع فانك تقول لا تأكل السمك وتشرب اللبن فيحتمل ؟ النفي عن كل منهما علي انفراد وعن الجمع بينهما وعن الاول فقط والثاني مستأنف ولا يبين ذلك الا الاعراب بان تجزم الثاني ايضا ان اردت الاول وتنصبه ان اردت الثاني وترفعه ان اردت الثالث * السابعة * قال ابن الانباري

اختلفوا في التعليل بالعلة القاصرة فجوزها قوم ولم يشترطوا التعدية في صحتها وذلك كالعلة في قولهم ما جاءت حات جتك وعسى الغوير ابو سا فان جاءت وعسى أجريا مجري صار فجعل لهما اسم مرفوع وخبر منصوب. ولا يجوز ان يجربا مجري صار في غير هذين الموضعين فلا يقال ما جاءت حالتك اي صارت ولا جاء زيد قائما اي صار زيد قائما وكذلك لا يقال عسى الغوير انما ولا عسى زيد قائما باجرائه مجري صار واستدل على صحتها بانها ساوت العلة المتعدية في الاخالة والمناسبة وزادت عليها بظاهر النقل فان لم يكن ذلك علما للصحة فلا اقل من ان لا يكون علما على الفساد وقال قوم انها علة باطلة لان العلة انما تزداد للتعدية وهذه العلة لا تعدية فيها واذا لم يكن متعدية فلا فائدة لها لانها لا ضرورة لها فالحكم فيها ثابت بالنص لا بها واجيب باننا لانسلم انها انما تزداد للتعدية فان العلة انما كانت علة لاخلاتها ومناسبتها لا لتعديتها ولا نسلم ايضا عدم فايدها فانها تفيد الفرق بين المنصوص الذي يعرف معناه والذي لا يعرف معناه وتفيد انه ممتنع رد غير المنصوص عليه وتفيد ايضا ان الحكم ثبت في المنصوص عليه بهذه العلة انتهى كلام ابن الانباري * وقال ابن مالك في شرح التسهيل عللوا سكون آخر الفعل المسند الى التاء ونحوه بقولهم لثلاثتوا الى اربع حركات فيما هو ككلمة واحدة وهذه العلة ضعيفة لانها قاصرة اذ لا يوجد التوالي الا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي كاتطلق وانكسر ولا تتوالي فيه والسكون عام في الجميع انتهى * فمنع العلة القاصرة * الثامنة *

تال في الخصائص يجوز التعليل بعنتين ومن امثلة ذلك قولك هؤلاء مسلمي
 نان الاصل مسلموي فقلت الواو ياء لا مرين كل منهما موجب للقلب
 احدهما اجتماع الواو والياء وسبق الاولى منها بالسكون والآخر ياء المكمل
 ابدا يكسر الحرف الذي قبلها فوجب قلب الواو ياء او ادغامها ليكن
 كسر مائليه ومن ذلك قولهم سي في لاسيا اصله سوى قابت او او ياء
 ان شئت لانها ساكنة غير مدغمة بعد كسرة وان شئت لانها ساكنة قبل
 ياء فبا نان علتان احدهما كعلة قلب ميزان والاخري كعلة طي ولي
 مصدر ري طوبت ولويت وكل منهما موثرة وقال في موضع اخر قد يكثر الشبي
 فيسأل عن علته كرفع الفاعل ونصب المفعول فيذهب قوم الي شيء
 وآخرون الي غيره فيجب اذن تأمل القران واعتقاد اقواهما ورفض
 الآخر فان تساويا في القوة لم ينكر اعتقادهما جميعا فقد يكون الحكم
 الواحد معلولا بعنتين انتهى وقال ابن الانباري اختلفوا في تعليل
 الحكم بعنتين فصاعدا فذهب قوم الي انه لا يجوز لان هذه العلة مشبهة
 بالعلة العقلية والعلة العقلية لا يثبت الحكم فيها الا بعلة واحدة فكذلك
 ما كان مشبها بها وذهب قوم الي جواز ذلك مثل ان يدل على كون
 الفاعل « متزلا منزلة الجزء من الفعل بعلة كونه يسكن لام الفعل في
 نحو ضربت وب منع العطف عليه اذا كان ضميرا متصلا ووقوع الاعراب
 بعده في الامثلة الخمسة واتصال تاء التانيث بالفعل اذا كان الفاعل
 مؤنثا وقولهم في النسب الي كنت كنتي وقولهم حبذا بالتركيب
 لا احبذه اي لا اقول حبذا وقولهم في مختص مختصا بالابدال طاء لتجانس

الصاد في الاطلاق وهذا الابدال انما يكون في كلمة لا كلمتين فهذه ثمان
 علل واستدل على جواز ذلك بان هذه العلة ليست موجبة وانما هي
 اشارة ودلالة على الحكم فكما يجوز ان يستدل على الحكم با انواع من
 الامارات والدلالات فكذلك يجوز ان يستدل عليه بانواع من العلل
 واجيب بانه ان كان المعنى انها ليست موجبة كالعلل العقلية كالتحريك
 ولا يعلل الا بالحركة والعالمية لا تعلل الا بعلم فسلم وان كان المعنى انها
 غير موثرة بعد الوضع على الاطلاق فممنوع كانها بعد الوضع بمنزلة
 العلل العقلية ينبغي ان تجري مجريها انتهى * التاسعة * يجوز لتليل حكمين
 بعلة واحدة قال في الخصايص سواء لم يتضادّا او تضادّا كقولهم مررت
 زيد فانه يستدل به على ان الجارّ معدود من جملة الفعل ووجه
 الدلالة منه ان الباء فيه معاينة لميزة النقل في نحو امررت زيدا
 فكما ان همزة افعل موضوع فيه كائن من جملة كذلك ما عاقبها من
 حروف الجر ينبغي ان يعد من جملة لمعاينة ما هو من جملة ويستدل به
 ايضاً على ضد ذلك وهو ان الجار جار مجري بعض ما جره بدليل انه
 لا يفصل بينهما * فهذا تقديران مختلفان مقبولان في القياس متعلقان بالبشر
 والايانس فقال في موضع آخرباب في ان سبب الحكم قد يكون سببا
 لضده على وجه هذا باب ظاهر التدافع وهو مع استقراره صحيح وقع
 وذلكم كقولهم القود والحوكة فان القاعدة في مثله الاعلال بقلب
 الواو الف لتحريكها وانفتاح ما قبلها لكنهم شبهوا حركة العين التابعة لها بحرف
 اللين التابع لها فكان فعلها فعال فكما صح جواب وهيام صح باب القود

والغيب ونحوه فانت ترى حركة العين التي هي سبب الاعلال صارت على وجه آخر سبب التصحيح وهذا مذهب غريب المأخذ انتهى * العاشرة *
في دور العلة قال في الخصايص هو نوع طريف وذهب المبرد في وجوب اسكان لام نحو ضربت الي انه لحركة ما بعده من الضمير لثلاث تنوالت اربع حركات وذهب ايضا في حركة الضمير من ذلك الى انها لسكون ما قبله فاعتل لهذا بهذا ثم دار فاعتل لهذا بهذا قال هو نظير ما اجازه سيويه في نصب الوجه من قولك الحسن الوجه وانه جعله تشبيها بالضارب الرجل مع ان جرَّ الرجل تشبيها بالحسن الوجه الا ان مسألة سيويه اقوي من مسألة المبرد ولان الشئ لا يكون علة نفسه واذ لم يكن كذلك كان من ان يكون علة علة بعده * الحادية عشرة * في تعارض العلل قال في الخصايص هو ضربان احدهما حكم واحد يتجاذبه علتان فاكثر والاخر حكمان في شئ واحد مختلفان دعت اليهما علتان مختلفتان فالاول ذكر في التعليل بعلتين والثاني كاعمال اهل الحجاز ما واهمال بني تميم لها والا ولون لما رأوها داخلة علي المبتدأ والخبر دخول ليس عليها ونافية للحال نفيها اياها اجر وها في الرفع والنصب مجراها والآخر لما رأوها حرقاد اخلا بمعناه على الجملة المستقبلية بنفسها ومباشرة لكل واحد من جزئها اجر وها مجري هل ولذلك كانت عند سيويه اقوي قياسا من الحجاز وكذلك ليتما من الفاها الحقها باخواتها ومن اعملها الحقها بحروف الجر اذا دخلت عليها ما ووفرت بينها وبين اخواتها بانها اشبه بالفعل في الافراد وعدد الحروف وكذلك هم الحقها

اهل الحجاز باسم الفعل فلم يلحقوها العلامات وبنو تميم يلحقونها العلامات
اعتباراً لاصل ما كانت عليه * الثانية عشرة * يجوز التعليل بالامور
العدمية كمتعليل بعضهم بناء الضمير باستغنائه عن الاعراب باختلاف
صيغة لحصول الامتياز بذلك * خاتمة * قال ابو القاسم الزجاجي في
كتاب ايضاح علل النحو القول في (علل النحو) اقول اولاً ان علل النحو
ليست موجبة وانما هي مستنبطة اوضاعاً ومقائيس وليست كالعلل
الموجبة الا المعلومة لما ليس هذا من تلك الطريق * وعلل النحو بعد هذا على
ثلاثة اضرب علل تعليمية وعلل قياسية وعلل جدلية نظرية فاما التعليمية
فهى التى يتوصل بها الى تعليم كلام العرب لاننا لم نسمع نحن ولا غيرنا
كل كلامها منها لفظاً وانما سمعنا بعضها فقنسنا عليه نظيره مثال ذلك
انما لما سمعنا قام زيد فهو قايماً وركب عمرو فهو راكب فعرفنا اسم الفاعل
قلنا ذهب فهو ذاهب واكل فهو آكل ومن هذا النوع من العلل قولنا ان
زيد اقايم ان قيل لم نصبتم زيد اقلنا بان لانها تنصب الاسم وترفع
الخبر لاننا كذلك علمناه نعمه وكذلك قام زيد ان قيل لم رفعتم زيد اقلنا لانه
فاعل اشتغل فعله به فرفعه فهذا وما اشبهه من نوع التعليم وبه ضبط
كلام العرب واما (علته القياسية) فان يقال لم نصب زيد ابان في قوله
ان زيدا قايماً ولو وجب ان تنصب ان الاسم والجواب في ذلك ان نقول
لانها واخواتها ضارعت الفعل المتعدي الى مفعول فحملت عليه واعملت
اعماله لما ضارعت فالمنسوب بها مشبه بالمفعول لفظاً فهى تشبيهه من الافعال
ما قدم مفعوله على فاعله نحو ضرب اخاك محمد وما اشبه ذلك اما

(العلل الجدلية النظرية) فكل ما يعتل به في باب ان بعد هذا مثل ان يقال فمن اي جهة شابهت هذه الحروف الافعال وبأي الافعال شبهتموها بالماضية ام المستقبلية ام الحادثة في الحال وحين شبهتموها بالافعال لاى شئى عد لتم بها الى ما قدم مفعوله على فاعله وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لانه هو الاصل وذاك فرع فأي علة دعت الي الحاقها بالفرع دون الاصل الى غير ذلك من السوالات فكل شئى اعتل به جوابا عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر* وذكر بعض شيوخنا ان الخليل بن احمد سئل عن العلل التي يعتل بها في التخوف قيل له عن العرب اخذتها ام اخترعتها من نفسك فقال ان العرب نطق على سميتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقامت في عقولها علة وان لم ينقل ذلك عنها وعلت انما بعندي انه علة لما علته منه فان اكن اصبحت العلة فهو الذي التمس وان يكن هناك علة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل ان علة له ومثلي في ذلك مثل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبية النظم والاقسام وقد صحت عنده حكمة بانها بالخبر الصادق او البراهين الواضحة والحجج اللامحة فكلم وقف هذا الرجل الداخل الدار على شئ منها قال انما فعل هذا هكذا لعله وسبب كذا العلة منحت له وخطرت ؟ محتمله ان تكون علة لتلك فجائز ان يكون الحكمي الثاني للدار فعل ذلك لليلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار وجائز ان يكون فعله بغير تلك العلة الا ان ما ذكره هذا الرجل محتمل ان يكون علة كذلك فان منحت بغيري علة لما علته من النعوي اليق مما ذكرته بالمعلول فليات بها * وهذا كلام مستقيم

وانصاف من الخليل وعلى هذه الالوجه الثلاثة مدار على جميع النحو وهذا
آخر كلام الزجاجي ﴿ ذلك مسالك العلة ﴾ احدها الاجماع بان يجمع اهل
العربية على ان علة هذا الحكم كذا اجماعهم على ان علة تقدير الحركات في
المقصود التعذر وفي المنقوص الاستثقال (الثاني) النص بان ينص
العربي على العلة قال ابو عمرو سمعت رجلا من اليمن يقول فلان لغوت
جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له انقول جاءته كتابي فقال نعم اليس
بصحيفة * قال ابن جى هذا الاعرابي الجلف على هذا الموضع بهذا
لعلة واحتج لتأنيث المذكر بما ذكره * قال وعن المبرد انه قال سمعت
عمارة ابن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ ولا الليل سابق النهار فقلت له ما
تريد قال اردت سابق النهار فقليل له فهلاقلته قال لوقلته لكان اوزن
قال ابن مجني في هذه الحكاية ثلاثة اعتراض لنا * احدها تصحيح
قولنا ان اصل كذا وكذا * والثاني انها فعلت كذا الكذا الاثره انما
طلب الحفة بدل عليه قوله لكان اوزن اي اثقل في النفس من قوله
هذا درهم وازن اي ثقيل له وزن * والثالث انها قد ننطق بالشئ
غيره في نفسها اقوي منه لا يثارها التخفيف * وقال سيبويه سمعنا بعضهم
يدعوا اللهم ضبعا وذيبا تفسر ما نوي فهذا تصریح منهم بالعلة انتهى
(الثالث) الايمان كما روي ان قوما من العرب اتوا النبي صلى الله عليه وسلم
فقال من انتم فقالوا نحن نبوا عيان فقال انتم بنو ارشدان قال ابن جني
اشار الي ان الالف والنون زايدتان وان كان لم يتفوه بذلك غيران
اشتقاقه اياه من الهي بمنزلة قولنا نحن ان الالف والنون فيه زايدتان

ومن ذلك ايضاً ما حكاه غير واحد ان الفرزدق حضر مجلس ابن ابي اسحاق فقال له كيف تشد هذا البيت

وعينان قال الله كونا فكاكتنا . فعولان بالالباب ما نفعل الحمر

فقال الفرزدق كذا انشد فقال ابن ابي اسحق ما كان عليك لو قلت فعولين فقال الفرزدق لو شئت ان استبح لسبحت ونهض فلم يعرف احد من المجلس ما اراد قال ابن جني لونصب لا خبر ان الله خلقهما وامرهما ان نفعل اذ ذلك وانما اراد هما نفعلان وكان هاتامة غير محتاجة الي الخبر فكاكتنا قال وعينان قال الله احدثا فحدثنا انتهى فكان ذلك من الفرزدق ايماء الى العلة (الرابع) السبر والتقسيم بان يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها اي يختبر ما يصلح وينفي ما عداه بطريقه قال ابن جني مثاله اذا سئلت من وزن مروان فتقول لا يخلو اما ان يكون فعلاً او مفعلاً او فعولاً هذا ما يحتمله ثم يفسد كونه مفعلاً او فعولاً ابانها مثالان لم يجيئا فلم يبق الا فعلاً * قال ابن جني وليس ذلك ان تقول في التقسيم ولا يجوز ان يكون فعولاً او مفعولاً او نحو ذلك لان هذه ونحوها امثلة ليست موجودة اصلاً ولا قريبة من الوجود بخلاف مفعال فانه ورد « قرمني وهو مفعال بالكسر كحراب وفعول ورد قريب منه وهو فعول بالكسر كقرواس وكذلك تقول في مثل ايمن من قوله يبري لها من ايمن واشتمل لا يخلو إما ان يكون افعللاً او فعلاً او آيفلاً او فعلاً لان الاول كثير كاكتب وفطن له نظيره في امثلهم نحو جلبن وعجلن وايقل نظيره ايتق وفيعل نظيره صيرف ولا

يجوز ان يقول ولا يخلو ان يكون افعلا ولا فعلا واقعا ونحو ذلك لان هذه
امثلة لا تقرب من امثلتهم فيحتاج الي ذكرها انتهى قال ابن الانباري
الاستدلال بالتقسيم ضربان * احدهما ان يذكر الاقسام التي
يجوز ان يتعلق الحكم بها فيبطل جميعا فيبطل بذلك قوله وذلك مثل
ان يقول لوجازد خول اللام في خبر لكن لم يخل اما ان يكون لام
التاكيد او لام القسم بطل ان يكون لام التوكيد لانها انما حسنت
مع ان لا نفاقها في المعنى وهو التاكيد ولكن ليست بذلك وبطل ان تكون
لام القسم لانها انما حسنت مع ان لان ان تقع في جواب القسم كاللام ولكن
ليست كذلك واذا بطل ان تكون لام التوكيد ولا م القسم بطل ان
يجوزد خول اللام في خبرها * والثاني ان يذكر الاقسام التي يجوز ان
يتعلق الحكم بها فيبطلها الا الذي يتعلق الحكم به من
جهة فيصح قوله وذلك كان يقول لا يخلو نصب المستثني
في الواجب نحو قام القوم الا زيدا اما يكون بالفعل المتقدم بتقوية
الا او بالانها بمعنى استثني او لانها مركبة من ان المحففة ولا اولان
التقدير فيه الا ان زيد الم يقيم * والثاني باطل بنحو قام القوم غير زيد فان
نصب غير لو كان بالالصار التقدير الا غير زيد وهو يفسد المعنى وبانه
لو كان العامل الا بمعنى استثني لوجب النصب في النفي كما يجب في
الايجاب لانها فيه ايضا بمعنى استثني لجاز الرفع بتقدير امتنع لاستوائهما
في حسن التقدير كما اورد ذلك عضد الدولة علي بن علي حيث اجابه
ذلك * والثالث باطل بان ان المحففة لا تعمل وبان الحرف اذا ركب

مع حرف آخر خرج كل منها عن حكمه وثبت له بالتركيب حكم آخر
 * والرابع باطل - بان لا تعمل مقدرة واذا بطل الثلاثة ثبت الاول وهو
 ان النصب بالفعل السابق بتقوية الانتهي لخصا وقال ابوالبقاء في
 التبيين الدليل علي ان نعم وبش فعلان السبر والتقسيم وذلك انهما
 ليسا حرفين بالاجماع وقد دل الدليل على انهما ليسا اسمين بوجهين * احدهما
 بناؤهما علي الفتح ولا سبب له لو كانتا اسمين لان الاسم انما يبنى
 اذا اتبه الحرف ولا مشابهة بين نعم وبش وبين الحرف فلو كانت
 اسما لا عرب * والثاني انها لو كانت اسما لكانت اما جامدا او وصفا ولا سبيل الي
 اعتقاد الجمود فيها لان وجه الاشتقاق فيها ظاهر لانها من نعم الرجل اذا
 اصاب نعمة والمنعم عليه يمدح ولا يجوز ان يكون وصفا اذا كانت تظهر
 الموصوف معها ولان الصفة ليست علي هذا البناء واذا بطل كونها اسما ثبت
 انها فعل انتهي وقال ابن فلاح في المعني الدليل علي ان كيف اسم
 السبر والتقسيم فيقول لا يجوز ان يكون حرفا لحصول الفائدة منها مع
 الاسم وليس ذلك لغير حرف النداء ولا فعلا لان الفعل يليها بلا فاصل نحو كيف
 تصنع فلزم ان يكون اسما لانه الاصل في الافادة (الخامس) المناسبة
 وتسمي الاخالة ايضا لان بها يخال اي يظن ان الوصف
 علة ويسمي قياسا قياس علة وهو ان يحمل الفرع على الاصل بالعلة
 التي علق عليها الحكم في الاصل كحمل ما لم يسم فاعله علي الفاعل في
 الرفع بعلة الاسناد وحمل المضارع علي الاسم في الاعراب بعلة اعتوار
 المعاني عليه ... وكره ابن الانباري * واختلفوا هل يجب ابراز المناسبة

عند المطالبة به فقال قوم لا يجب وذلك مثل ان يدل على جواز تقديم خبر كان عليها فنقول فعل متصرف فجاز تقديمه عليها قياسا على ما يبرر الافعال المنصرفه فيطالبه بوجه الاخالة والمناسبة واستدل لعدم الوجوب بان المستدل اتى بالدليل باركانه فلا يبقى عليه الا الاثبات بوجه الشرط وهو الاخالة وليس على المستدل بيان الشروط بل يجب على المدعي ان يبين عدم الاخالة التي هي السر ولو كلفناه ان يذكر الاسئلة كالكلاء ان يستغل المناظرة وحده وان يورد الاسئلة وبجيب عنها وذلك لا يجوز . وقال قوم يجب لان الدليل انما يكون دليلا اذا ارتبط به الحكم وتعلق به وانما يكون مقابله اذا بان وجه الاخالة واجيب بوجوب الادراك فانه قد صرح بالحق فصار بمنزلة ما قامت عليه الامة ما الدعوي فاما المطالبة بوجه الاخالة والمناسبة بمنزلة عداه الشهادة فلا يجب ذلك على المدعي ولكن على الخصم ان يقدم في السرد وكذلك لا يجب على المستدل ايراد الاخالة وانما على المعارض ان يقدم اسمي (السادس) الشبه قال ابن الانباري وهو ان يحصل الفرع على اصل بضرب من الشبه غير العلة التي تعلق اليها الحكم في الاصل وذلك مثل ان يدل على اعراب المضارع بانه يتخصص بعد شاعه كما ان الاسم يتخصص بعد سباعه فحسبان معا كالا سم او باه يدخل عليه لام الاتساع كالا سم او بانه على حركة الاسم وسكونه وليس شئ من هذه العلل هي التي يجب لها الاعراب في الاصل انما هو ازالة التلبس كما تقدم قال وقياس الشبه

قياس صحيح يجوز التسليم به في الاصح كقياس العلة (١) السابع (٢) الطرد قال
ابن البار وهو الذي يوجد مع الحكم ونفقد الاخالة في العلة واحتفلوا
في كونه صحة فقال قوم ليس صحة لان مجرد الطرد لا يوجد عليه الظن
الارى انك لو غللت بما ليس بعدم لتصرف لا طراد الناء في ر فعل غير
متصرف واغراب ما لا يتصرف بعدم الانصراف لا طراد الاعراب في
كل اسم سير مصروف لما كان ذلك الطرد يغلب على ان ان ما
ليس بعدم التصرف ولا ان اعراب ما لا يتصرف لعدم الانصراف بل
سأله بيا ان ليس انما هي لان الاصل في الاعمال ما وان ما لا يعرف
انما اعراب لان الاصل في الاسماء الا نعراب ادا كانت بطلان
هذه العلة مع اطراد ما علم ان مجرد انفراد لا يكفي له ان
ن احالة او شبهه بل على ان الرد لا يكون عليه لانه لو كان
صلة لازمي الى الدور الادبي انه اذا قيل له ما الدليل على صحة دعواه
فيقول ان ادعي ان هذه صلة في محل آخر اذ انيل له وما الدليل على
انها صالحة في محل آخر يقول عواي انها صالحة في مستند ما مدعواه دليل على
صحة دعواه فاذا قيل له ما الدليل على انها صالحة في الموضعين معا فيقول
وجود الحكم معها في كل موضع دليل على انها صالحة في الموضعين
معا فيقول وجود الحكم معها في كل موضع دليل على انها صالحة فاذا قيل
له ان الحكم قد يوجد مع الشرط كما يوجد مع العلة فما الدليل على ان
الحكم يستلزم بها في المحل الذي هو فيه فيقول كما علة فاذا قيل له وما
الدليل على كونها علة فيقول وجود الحكم معها في كل موضع وجدت

والضوابط بني هكذا تكررت المناقشة في المقول عنها مع زيادة على فيه

فيه فيصير الكلام دوراً وقال قوم انه حجة واحتجوا على ذلك بان قالوا الدليل على صحة العلة ان يكون هو العلة بل ينبغي ان يشترط العلة ثم يدور على صحتها بالطرد لان نظرتان بعد ثبوت العلة ورد الثاني بان العجز عن تصحيح العلة عند المطالبة دليل على فسادها ورد الثالث بانه تمسك بالطرد في اثبات الطرد فان ما فيه اخالة او شبه لم يكن حجة لكونه قياساً لقياس تسمية بل لما فيه من الاخالة والشبه الغلب على الظن وليس ذلك موجوداً في الطرد فوجب ان يكون حجة انتهى (الثامن) الغاء الفارق وهو بيان ان الفرع لم يفارق الاصل الا فيما لا يؤثر فيلزم اشتراكهما مثاله قياس «النظر على المحور في»
بينهما فانهما يستويان في جميع الاحكام وانما وقع الخلاف في هذه المسئلة ذكر القوادح في العلة * منها النقض قال ابن الانباري في جدله وهو وجود العلة ولا حكم على مذهب من لا يري تخصيص العلة * وقال في اصوله الاكثرون على ان الطرد شرط في العلة وذلك ان يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع كرفع كل ما استند اليه الفعل في كل موضع اوجود علة الاسناد ونصب كل مفعول رفع فضلة لوجود علة وقوع الفعل عليه وانما كان شرطاً لان العلة العقلية لا تكون الا مطردة ولا يجوز ان يدخلها التخصيص فكذلك العلة النحوية وقال قوم ليس بشرط فيجوز ان يدخلها التخصيص لانها دليل على الحكم يجعل جاعل

فصارت بمنزلة الاسم العام فكذلك ما كان في متناه وكما
يجوز التمسك بالعلوم المخصوص فكذلك بالعلمة المخصوصة وعلى
الاول قال في الجدل مثال النقص ان يقول انما ينبت حذام
وقطام ورقاش لا اجتماع ثلاث علل وهي التعريف والتأنيث
والعدل فيقول هذا ينتقض بأذريمان فان فيه ثلاث علل
يل اكثر وليس بمبني قال والجواب عن النقص ان يمنع مسألة
النقص انكن فيها نقص او يدفع النقص باللفظ او بمعنى في اللفظ
فالمتع مثل ان يقول انما جاز النصب في نحو بازيد الظريف حملا
على الموضع لانه وصف لمنادي مفرد مضموم فيقال هذا
ينتقض بقولهم يا ايها الرجل فان الرجل وصف لمنادي
مفرد مضموم ولا يجوز فيه النصب ويمتنع على مذهب من يرى
جوازه والدفع باللفظ مثل ان يقول في حد المبتدأ كل
اسم عربيته من العوامل اللفظية لفظا او تقديرا فيقال هذا
ينتقض قولهم اذا زيد جاء في اكر مته فزيد قد تعري من العوامل
اللفظية ومع هذا فليس بمبتدأ فنقول قد ذكرت في الحاد ما يدفع
النقص لاني قلت لفظا او تقديرا وهو ان تعري لفظا لم تعري
تقديرا فان التقدير اذا جاء في زيد والدفع بمعنى في اللفظ مثل
ان يقول انما ارتفع بكتب في نحو مررت برجل كتب فانه فعل
قد قام مقام الاسم وهو كاتب وليس بمزوع فنقول قيام الفعل مقام الاسم
انما يكون وجبا للرفع اذا كان الفعل معربا وهو الفعل المضارع نحو يكتب

وكسب فعل ماضٍ والفعل الماضي لا يستحق شيئا من الاعراب فلما لم يستحق
 شيئا من جنس الاعراب مع الرفع الذي هو نوع منه فكنا قلنا هذا
 الرفع المستحق للاعراب قام مقام الاسم فوجب له الرفع فلما يرد القبض
 والفعل الماضي ابدى لا يستحق شيئا من الاعراب اما على من يري تخصيص
 العلة فان القبض غير مقبول (وهو انطلق العكس) انما يلي ان العكس
 شرط في العلة وهو راي الاكثرين وهو ان يقدر الحكم عند عدم العلة
 كعدم رفع الفاعل لعدم اسناد الفعل اليه لعدله او تقديره وعدم
 نصب المفعول لعدم رفعه العلة عليه اطلاقا او تديرا وقال قوم ان
 اس شرط لا يمدد العلة مشبهه بالا لئلا يعطي لدل وجهه على
 وجود الحكم ولا يدل عدما بل يمدده * مثال تب العكس قول بعض
 النحاة وكتب الحرف اذا وقع ح اعني المبتدأ بورد اما ما كان
 الفعل محذوف سبب طاب * لا مقدار بل حذف الفعل * اكنفي الحرف
 منه وفي مصنفه بعد حذف الفعل انما تقدر على ما كان عليه قبل
 حذف الفعل (وهي عدم التأثير) وهو ان يكون الوصف لا ماسدا
 به فلان الارب الاكبر سلو انه لا يجوز الحاق الوصف بالعلة
 مع عدمه حاله سواء كانت لدفع نقض او غيره بل هو حشو
 في العلة وذلك مل ان يدل على ترك حرف حلي فيقول انما امتنع
 من الصرف لان في آخره الب انما يت المقصورة فذلك المصنوع حشو
 لانه لا اثر له في العلة لان الف التانيب لا يستحق الا ان يكون سببا
 مانعا من الصرف لكونها مقصورة بل لكونها التانيب فقط لا لثري ان الممدودة

سب مانع أيضا فوجب على عدم الجواز لانه اخلاله فيه ولا مناسبة
 اذا كان خاليا عن ذلك لم يكن دليلا واذا لم يكن دليلا لم يجر الحاقه بالعلة
 * وقال قوم اذا ذكر لدفع النقص لم يكن حثوا لان الاوصاف في العلة
 تقتضي شيئين احدهما ان يكون لما تاتى والثاني ان فيها احترازا فكلما
 لا يكون ماله تأثير حشو فاندك لا يكون مافيه احتراز حشوا * وقال ابن
 جني في الحصاص قد يزاد في العلة صفة لضرب من الاحتياط بحيث
 او اسقطت لم تقدرح فيها كقولهم همرا وائل اصله او اول فلما اكسب
 الاذف واوان وقررت الثانية منها من الطرف ولم تؤثر اخراج ذلك
 على الاصل فبسيها على نوره من المغيرات في معناه وليس هناك قبل
 الطرف مقدرة وكانت الكلمة جمعا فاعل ذلك فابدان او او هزذ فنه
 او ايل فهذه علة مركبة من خمسة اوجه فمحتاج اليها الا الخامس فقولك
 ولم يؤثر الي آخره احتراز من لحقوقه تسمع من سداذ عواولا وقولك
 وليس هناك بآء مقدرة لئلا لزمك نحو قوله وكحل العينين بالمرور لان
 اصله عواوير وفولك وكانت الكلمة جمعا فمحتاج اليه لانك لو لم
 تذكر لم يخل ذلك بالعلة الا ترى انك لو ثبتت من قات وبعث واحدا
 على فواعل او افاعل لمزت كما نهمر في الجمع لكنه ذكرنا بنا من
 حيث كان الجمع في نهمر هذا مما يدعوا الي قلب الواو
 ياء في نحو حني ودنى فذكر هنا تأكيد الا وجوبا * قال ولا يجوز زيادة صفة
 لا تاتى لها اصلا البتة كقولك في رفع طلحة من نحو جاء في طلحة انه لا ستاد افضل
 اليه ولانه موثق او علم فذكر التاثير والعلمية لغولا فائدة له انتهى

(ومنها القول بالموجب) قال ابن النباري في جرده و هو ان
 يسلم للمستدل ما اتخذ موجبا للعلّة مع استبقاء الخلاف ومتى توجه
 كان المستدل منقطعا فان توجه في بعض الصور مع عموم العلة لم يعد
 منقطعا مثل ان يستدل البصري علي جواز تقديم الحال علي عاملها
 الفعل المتصرف نحو راكبا جاء زيد فيقول جواز تقديم معمول الفعل
 المتصرف ثابت في غير احوال فكذلك في الحال فيقول له الكوفي
 انا اقول بموجبه فان احوال يجوز تقديم اعندي اذا كان ذو الحال
 مضمرا والجواب ان يقدر العلة علي وجه لا يمكنه القول بالموجب بان
 يقول عنيت ما وقع ما وقع الخلاف فيه وعزمه بالالف واللام فتناوله
 وانصرف اليه وله ان يقول هذا قول بموجب العلة في بعض
 الصور مع عموم العلة جميعا فلا يكون قولنا موجبا (ومنها
 فساد الاعتبار) قال ابن النباري و هو ان يستدل بالقياس مسألة في
 مقابلة النص عن العرب كان يقول البصري الدليل علي ان ترك
 صرف ما ينصرف لا يجوز ضرورة الشعر لان الاصل في الاسم الصرف
 فلجوزنا ترك صرف ما ينصرف لادّي ذلك الي ان تردّه عن
 الاصل الي غير اصل فوجب ان لا يجوز قياسا علي مد المقصورة فيقول
 له المعارض هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النص عن العرب
 وهو لا يجوز فانه قد ورد النص عنهم في ايات تركوا فيها صرف
 المتصرف للضرورة والجواب الطعن في النقل المذكور اما في استاده
 وذلك من وجهين احدهما ان يطالبه باثباته وجوابه ان يستدل

ويحمله على كتاب معتد عند أهل اللغة والثاني القندنج في رواية
وحواه ان يدي له طريقا آخر واما في مننه وذلك من خبسة اوجه
احدها ادابيل بان يقول الكوفي الدليل علي ترك صرف المصدر قوله
وممن ولد واغمر + ذو النول وذو العرص

ويقول له المصري اتالم بصرف لاء ذهب به الي القبلة والحمل علي
المعنى كثير في كلامهم * والناي اعراضه بعض آخر مناه
يبتساقمان ويسلم الاول كان يقول الكوفي الدليل علي ان افعال
الاول في باب السارع اوي قول الشاعر وقد عني بها وري عصورا
ويقول له المصري هذا معاني بقول الآخر

ولكن عفاه * * * * *
ولذلك اختلاف الرابة كان قول الكوفي الدليل علي جوار
مصدر المقصورة قوله

سيعيبي الذي افعال في * ولا فتريدوه ولا عا

فيقول البصر ، الرواية عا * * * * *
دلهور دلالة علي ما يلزم منه فـ * * * * *
الدليل علي ان المصدر اصل للفعل انه * * * * *
هو الذي صدر عنه الابل فلم يصدر عنه الفعل والاسمي
مصدرا فيقول الكوفي فلما حجة لنا في ان الفعل اصل للمصدر
فانه انما يسمى مصدر الاله مصدر عن كما يقال مركب ماء ومشرب
اعذب لي مركوب ومشروب (ومنها فساد الموضع) قال ابن الاباري

وهو ان يعلق على العلة ضد المفتضى كان يقول الكوفي انما جازا التعجب
من السواد والبياض دون ساير الالوان لانها اصلا الالوان فيقول له
البصري قد عقلت على العلة ضد المفتضى لان التعجب انما امتنع من
ساير الالوان المرومها * وهذا المعنى في الاصل ابلغ منه في الفرع فاذا
لم يجزها كان فرعاً للملازمة المحل فلا يجوز مما كان اصلاً وهو ملازم
للمحل اولى * والجواب ان يبين عدم الضدية او يسلم له ذلك ويبين انه
يقضى ما ذكره ايضا من وجه آخر (ومنها المنع للعلة) قال ابن الانباري
وقد يكون في الاصل والفرع * فالاول كان يقول البصري انما ارتفع
المضارع لقيامه مقام الاسم وهو فاعل معنوي فاشبهه الابتداء في الاسم مبتداً
والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما شبهه فيقول له الكوفي لانسلم
ان الابتداء يوجب الرفع في الاسم مبتداً * والثاني يقول البصري الدليل
علي ان فعل الامر مبني لان دراك وتراك ونحوهما من الاسماء الافعال
مبنية لقيامها مقامه ولولا انه مبني واللاماني ما قام مقامه فيقول له
الكوفي لانسلم ان نحو دراك انما بني لقيامه مقام فعل الامر بل تضمنه
لام الامر * والجواب عن منع العلة ان يدل على وجودها في الاصل
والفرع بما يظهر به فساد المنع (ومنها المطالبة بتصحيح العلة) قال ابن
الانباري والجواب ان يدل على ذلك بشيئين التأثير وشهادة
الاصول * فالاول وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها كان
يقول انما ثبت قبل وبعد على الضم لانها اقتطعت عن الاضافة فيقال وما
الدليل على صحة هذه العلة فيقول لتأثير وهو وجود البناء لوجود هذه

العلة وعدمه لعدمها الا ترى انه اذا لم يفتضح عن الاضافة يعرب فاذا
 اقتطع عنها بي فاذا عادت الاضافة عاد الاعراب * والثاني
 كان يقول انما نسبت كيف وابن ومتي لتضمنها معي الحرف فيقال وما
 الدليل علي صحة هذه العلة فيقول ان الاصول تشهد وتدل علي
 ان كل اسم يضمن معني الحرف وجب ان يكون مبنيا (ومها المعارضة)
 قال ابن الانباري وهو ان يعارض المستدل بعلة متدأة
 والاكثر علي قبولها لانه وقعت العلة وقبل لا قبل لانها تصد لص
 الاستدلال وذلك منه السرل لا السئل * مثالها ان يقول الكوفي
 في الاعمال انما كان اعمال الاول اولي لانه سابق وهو صالح للعمل
 فكان اعماله اقوي لقوة الاتداء * العناية به يقول اليسري هذا معارض
 بان الثاني اقرب الي الاسم وليس في اعماله نقص معني فكان اعماله
 اولي * تبييه * قال ابن البار يذهب قوم الي انه لا يجب علي
 السائل ترتيب الاسئلة لانه ان يوردها كيف يشاء لانه ساء مستهبا
 مستعلا وقال آخرون يجب ترتيبها فعلى هذا اول الاسئلة فساد الاختبار
 وفساد الوضع لان المعترض يدعي ان ما يسله باساليب مستعملا في موضعه
 فقد صاد اصل الدليل والقول بالموجب لانه لم يدل في محل الخلاف
 ولا حاجة الي الاعتراض والمنع ثم المطالبة لان المع انكار العلة والمطالبة
 اقرار بالهالة والاقرار بعد الانكار بقل والانكار بعد الاقرار لا بقل
 ثم النقض لما فيه من تسليم صلاحية العلة لو سلمت من النقص فكان
 ناخيره عن المطالبة اولي لان المطالبة لا توجه علي علة منقوضة ثم المعارضة

لايتها ابتداء دليل مستعمل في مقابلة دليل فهي بمنصب الاستدلال اشبه
 بها بالسؤال * نذيب * قال ابن الانباري السؤال طلب الجواب
 بادائه ومساء على سائل ومسئول به ومسئول عنه * فالسائل ينبغي
 له القصد قصد المستفهم ولهذا قال قوم انه ليس له مذهب والجمهور
 على انه لا دله من مذهب لئلا ينتشر الكلام فتذهب فائدة النظر وان
 يسأل عما يجب فيه الاستفهام فقد قل ما ثبت فيه الاستفهام صح عنه
 الاستفهام كان يسأل عن حد النحر واقسام الكلا فان سأل عن وجود
 النسق والكلام كان قد سأل ان لا يسأل الا عن ما بلام مذهبه لم يسمع
 منه كان يسأل الكرويين عن الابتداء لما كان عمله الرفع دون
 غيره فانه لا يرى انه امل البتة وان لا يقل من سؤال الى سؤال
 فان اسئل بمد مقطوعا والمسئول به ادوات الاستفهام المعروفة واكن
 مفهوما غير مهم كان يقول ما تقول في اشتقاق الاسم فن كان
 مهمل من مفهوم لم يستحق الجواب كان يقول ما تقول في الاسم لانه
 لا يدري اسأل عن حده ام اشتقاقه ام غير ذلك * والمسئول منه
 كواهل ان يكون من اهل فن السؤال كالتحوي عن النحو والصرف
 عن السريفة وعليه ان ياخذ في ذكر الجواب بعد تعيين السؤال
 فان سك بعده كان قبيحا وكذا ان ذكر الجواب وسكت عن ذكر
 الدليل وما طويلا كان قبيحا - ولم منقطعا لاحتمال ان يكون سكونه
 لنفسه في ايراد الدليل بعبارة ادل على الغرض وقيل يعد
 منقطعا لانه تصدي لنصب الاستدلال فينبغي ان يكون

الدليل معدا في نفسه * والمسئول عنه ينبغي ان يكون مما يمكن ادراكه
 كنواع الحركات فان كان لا يمكن كاعداد جميع الالفاظ والكلمات
 الدالة على جميع السميات كان فاسدا لتعذر ادراكه فلا يستحق
 الجواب عنه والجواب هو المطابق للسؤال من غير زيادة ولا نقصان
 فان كان السؤال عاما وجب ان يكون الجواب عاما وقال قوم يجوز
 القرض في بعض الصور كان يسأل عن جواز تقديم الخبر ابتداء فله
 ان يفرض في المفرد وله ان يفرض في الجملة لان من سأل عن الكل فقد
 سأل عن البعض وقال آخرون لا يجوز في الجواب وانما يجوز في الدليل
 لئلا يكون الجواب غير مطابق للسؤال انتهى * مسألة الدور * قال
 في الخصائص وذلك ان نوذي الصيغة الى حكم ما نله مما يضي التعبير
 فان انت غيرت صرب الى مراجعة مثل مامنه هربت فحيث يجب ان
 تقيم على اول رتبة وذلك ان تنى من قويت مثل رسالة فانك تقول
 قواء ثم تكسرهما على قواء ثم تبدل من الهمزة الواو لتلحق بها بعد الف
 ساكنة فتقول قواو فيجتمع بين واو وى مكتفي الف التكسير ولا
 حاجز بين الاخيرة والطرف فان انت قررت من ذلك وقلت اهمز كما
 همزت في اوائل لزمك ان تقول قواء كما كان اولا وتصير هكذا تبدل من
 الهمزة واوا ثم الواو همزة الى ما لا نهاية له فاذا اذت الصيغة الى نحو هذا
 وجهت الاقامة على اول رتبة ولا يعدل عنها * مسألة في اجتماع ضد بن *
 قال في الخصائص اعلم ان التضاد في هذه اللغة جار مجرى التضاد عند
 اهل الكلام فادا ترادف الضدان في شئ منها كان الحكم للطاري

ويزول الاول وذلك كلام التعريف اذا دخلت على المتوقف
تخذف لاثبويه لان اللام للتعريف والتووين للتكثير فلما اراد فاعلى الكلمة
تضاد افكان الحكم للطاري وهو اللام وهذا جار مجري الضدين
المترادين على الحل الواحد كلابيض يطرأ عليه السواد والساكن نظراً عليه
الحركة وكذلك ايضا حذف التووين لاضافة وحذف قائم
التايث لياء النسب * مسألة في التسلسل * قال الاندلسي في
شرح المفصل من قال بان العامل في الصفة مقدراً جاز الوقف على زيد
من قولك جاء في زيد العاقل وابتداء العاقل لان تقديره عند جاء في
العاقل فكان جملة والجملة مستقبلة فوجب ان يوقف ويتبدى بها
وهذا فاسد يؤدي الى ان التسلسل اذا قدر جاء في العاقل والصفة
لا بد لها من موصوف فيكون التقدير جاء في زيد العاقل ثم يقدر
ايضا جاء في العاقل ويكون التقدير ايضاً جاء في العاقل وهكذا ابداً
متى ؟ اولى العامل الصفة قدر بينهما موصوف ومتي استقل العامل
بموصوف قدّر مع الصفة عما مل آخر الى ما لا يتناهي وذلك محال
فالمختار الذي عليه الجماعة والجمهور انه لا يجوز الوقف على الموصوف
دون الصفة انتهى * مسألة في القياس جلي وخفي فمن الاول
قياس حذف التووين من المثني في صلة الالف واللام على حذف
التون من الجمع فيها فان الاول لم يسمع بخلاف الثاني قال ابو حيان
وقياس المثني على الجمع قياس جلي * خاتمة * قد يجتمع السماع
والاجماع والقياس دليلاً على مسألة قال في شرح التسهيل الاجماع

اما السماع الباء في خبر ما التيمية خلافا للفارسي والزمخشري ويدل
عليه السماع والقبيل والاجماع اما السماع فلو جود ذلك في
اشعار بني تميم ونثرهم واما القبيل من فلان الباء دخلت الخبر لكونه
منفيا لا لكونه منصوبا بدليل دخولها بعد ما المكشوفة وبعد هل واما
الاجماع فتقله ابو جعفر الصفار

✽ الكتاب الرابع في الاستصحاب ✽

✽ قال ابن الانباري ✽ هو ابقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الاصل عند
عدم دليل النقل عن الاصل ✽ قال وهو من الادلة المعتبرة كما استصحاب
حال الاصل في الاسماء وهو الاعراب حتى يوجد دليل البناء وحال
الاصل في الافعال وهو البناء حتى يوجد دليل الاعراب
✽ وقال في الانصاف اجمع البصريون على عدم تركيب كم بان
الاصل الافراد والتركيب فرع ومن تمسك بالاصل خرج
عن عهدة المطالبة بالدليل ومن عدل عن الاصل افتقر الى
اقامة دليل لعدوله عن الاصل واستصحاب الحال احد الادلة
المعتبرة ✽ وقال في موضع آخر منه احتج البصريون على انه
لا يجوز الجرب بحرف محذوف بلا عوض بان قالوا اجمعا على ان الاصل
في حروف الجران لا تعمل مع الحذف وانما تعمل معه في بعض
المواضع اذا كان لها عوض ولم يوجد هنا فبقى في ما عداها على الاصل
✽ والتمسك بالاصل تمسك باستصحاب الحال وهو من الادلة المعتبرة
انتهى ✽ وقال ابن مالك ✽ من قال ان كان واخواتها لا تدل على الحدث

فهو مردود بان الأصل في كل فعل الدلالة على الحنين فلا يقبل
 اخراجها عن الأصل الابتدائي * قلت * والمسائل التي استدلت فيها النحاة
 بالأصل كثيرة جداً لا تحصى كقولهم الأصل في البناء السكون الا
 الموجب تحريكه. والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم دليل عليها
 من الاشتقاق ونحوه الأصل في الاسماء الصرف والتذكير والتذكير
 وقبول الاضافة والاسناد * وقال الاندلسي * في شرح المفصل استدلت
 الكوفيون على ان الضمير في لولاك ونحوه مرفوع بان قالوا اجمعنا
 على ان الظاهر الذي قام هذا الضمير مقامه مرفوع فوجب ان يكون
 كذلك في الضمير بالقياس عليه والاستصحاب * وقال ابن الانباري *
 في اصوله استحباب الحال من اضعف الادلة ولهذا لا يجوز التمسك
 به ما وجد هناك دليل الا ترى انه لا يجوز التمسك به في الاعراب
 الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف او ضمين منه * وكذلك
 لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الاعراب من مضارعة
 الاسم * وقال في جده الاعتراض على الاستدلال باستصحاب بان
 يذكر دليلاً يدل على زواله بان يدل الكوفي على زواله اذا تمسك
 البصري به في بناء فعل الامر فتبين ان فعل الامر مقتطع في المضارع
 وما خوذ منه والمضارع قد اشبه الاسماء وزال عنه استحباب البناء
 ومضارعاً معرباً بالشبه فكذلك فعل الامر * والجواب ان يبين ان ما توهمه
 دليلاً لم يوجد في التمسك باستصحاب الحال صحيحاً

✽ الكتاب الخامس في ادلة شتى ✽

قال ابن الانباري اعلم ان انواع الاستدلال كثيرة لا تحصر
 ✽ منها الاستدلال بالعكس ✽ كان يقول لو كان نصب الظرف
 في خبر المبتدأ بالخلاف لكان ينبغي ان يكون الاول منصوبا لان
 الخلاف لا يكون من واحد وانما يكون من اثنين فلو كان الخلاف
 موجبا للنصب في الثاني لكان موجبا للنصب في الاول
 فلما لم يكن منصوبادل على ان الخلاف لا يكون موجبا للنصب في الثاني
 ✽ ومنها الاستدلال ببيان العلة ✽ قال ابن الانباري وهو ضربان
 احدهما ان يبين علة الحكم ويستدل بوجودها في موضع الخلاف
 بوجودها في الحكم * والثاني ان يبين العلة ثم يستدل بعدمها في موضع
 الخلاف لعدم الحكم * فالاول كانه يستدل من اتمل اسم الفاعل في
 محل الاجماع لجريانه على حركة الفعل وسكونه فوجب ان يكون
 عاملا * والثاني كان يستدل من ابطال عمل ان المخنثه من الثقيلة فيقول
 انما عملت ان الثقيله شبهها بالفعل وقد عدم بالتخفيف فوجب ان لا يعمل
 ✽ ومنها الاستدلال بعدم ✽ الدليل في الشئ على نفيه قال ابن
 الانباري وهذا انما يكون في ما اذا ثبت لم يخف دليله فتستدل بعدم
 الدليل على نفيه * كان يستدل علي نفي ان الكلمات اربعة وعلى نفي ان
 انواع الاعراب خمسة فيقول لو كانت الكلمات اربعة وانواع
 الاعراب خمسة لكان على ذلك دليل ولو كان على ذلك دليل لعرف
 مع كثرة البحث وشدة الفحص فلما لم يعرف ذلك دل على انه لا

دليل فوجب ان لا يكون الكلمات اربعة ولا انواع الاعراب
 خمسة * قال وقد زعم بعضهم ان الثاني لا دليل عليه وليس كذلك لان الحكم
 بالنفي لا يكون الا عن دليل كما ان الحكم بالاثبات لا يكون الا عن
 دليل فكما يجب الدليل على المثبت يجب ايضا على النافي
 * ومنها الاستدلال بالاصول * قال ابن الانباري كان يستدل علي ابطال
 ان رفع المضارع لتحروجه من السبب والجازم ذلك يؤدي الى خلاف
 الاصول لانه يؤدي الى ان يكون الرفع بعد النصب والجزم وهذا
 خلاف الاصول لان الاصول تدل علي ان الرفع قبل النصب لان
 الرفع صفة الفاعل والنصب سمة المفعول فكما ان الفاعل قبل المفعول
 فكذلك الرفع قبل النصب * وكذلك تدل الاصول ايضا علي ان
 الرفع قبل الجزم لان الرفع في الاصل من صفات الاسماء والجزم من
 صفات الافعال فكما ان رتبة الاسماء قبل الافعال فكذلك الرفع
 قبل الجزم * فان قيل فمب ان الرفع في الاسماء قبل الجزم في الافعال
 فلم قلتم ان الرفع في الافعال قبل الجزم قلنا لان اعراب الافعال
 فرع علي اعراب الاسماء واذا ثبت ذلك في الاصل فكذلك في
 الفرع لان الفرع يتبع الاصل * ومنها الاستدلال بعدم النظر *
 ولم يذكره ابن الانباري وذكره ابن جني وهو كثير في
 كلامهم وانما يكون دليلا علي النفي لا على الاثبات * وقد
 استدل المازني ردًا علي من قال ان السين وسوف نرفعان الفعل
 المضارع بانالم نرفعا ملا في الفعل بدخل عليه اللام وقد قال تعالى

وسوف يعطيك ربك * قال في الخصائص وانما يستدل بعدم الظن على
 النفي حيث لم يقيم الدليل على الاثبات فان قام لم يلتفت اليه لان
 ايجاد الظن بعد قيام الدليل اما هو لانس به لا الحاجة اليه (مثاله)
 ادلس فار همزة ونونه زايدتان فوزنه أنفعل وهو مثال لا نظير له
 لكس قام الدليل على ما ذكره لان النون زائدة لا بحالة اذ ليس
 في ذوات الخمسة شيء على فعل فتكون النون فيه اصلا لوقوعها موقع
 العين واذا ثبت زيادة النون بقي في الكلمة ثلاثة اجزاف اصول الدال
 واللام والسين وفي اولها همزة وهي ومع ذلك حكمت بزيادة همزة
 * ولا يكون النون اصلا والهمزة زائدة لان روات الاربعة لا تلحقها
 الزيادة من اولها الا في الاسماء الجارية الى اولها نحو مخرج وبابه
 فقد وجب اذن ان همزة وان رويدتان وان الله هما على
 وزن أنفعل وان كان مالا لا نظير له فان اجمع الدال والظهير
 فهو العاية كون غير الدليل يقتضي كونها اصلا لاهما مقابلة لعين جعفر
 والنظير موجود وهو فعل انتهى * وقال - غراوي اداورد شيء
 حمل على القياس وان لم يوجد له نظير * وومها الاستسنان * قال
 في الخصائص دلالة صيغة غير مستحكمة الا ان فيه ضربا من الاتساع
 والتصرف من ذلك تركك الاسف الى الاتقل من ضرورة نحو التوي
 والتقوي فانهم قنوا الياء هنا واما ان غير غلة فوية بل ارادوا الفرق
 بين الاسم والصيغة في اشياء كثيرة لا يوجدون على انفسهم الفرق بينها
 فيها * من ذلك قولهم في تكسير حسن حسان فهذا كحل وجمال وفي

يصور غير كمود وعمدو لساندفع ان يكونوا فصلوا بين الاسم والصفة
 في اشياء غير هذه الا ان جميع ذلك انما هو استحسان لا عن ضرورة
 علة فليس بجار مجري رفع الفاعل ونصب المفعول لانه لو كان واجبا
 لجاء في جميع الباب مثله * ومن الاستحسان ما يخرج تبيينها على اصل يانه
 نحو استخوذوا طولت الصدود ومطبة للنفس * ومنه ما بقي الحكم فيه
 مع زوال علته كقولك ولا تسال الاقوام عند المياثق فان الشائع في
 جمع ميثاق موثق برد الواو الي اصلها لزوال العلة الموجبة لقلبها ياء
 وهي الكسرة لكن استحسن هذا الشاعر ومن تابعه ابقاء القلب وان
 زالت العلة من حيث ان الجمع غالبا تابع لمفردة اعلا لا و تصحيحا
 قال ابن جنى قياس تحقيره على هذه اللغة ان يقال ميثيق * ومنه ما ذكره
 صاحب البدیع قال اذا اجتمع التعريف العلمى والثانيث السماعي
 او العجمة في ثلاثي ساكن الوسط كهند ونوح فالتباس منع الصرف والاستحسان
 الصرف لحنه * وقال ابن الاباري اختلفوا في الاخذ بالاستحسان
 فقال قوم انه غير ما خوذ به لما فيه من التحكم وترك القياس وقال
 آخرون انه ما خوذ به واختلفوا فيه فقل هو ترك قياس
 الاصول لدليل وقيل هو تخصيص العلة بمثال ترك قياس الاصول
 ما تقدم في الكلام على رفع المضارع ومثال تخصيص العلة ان تقول
 انما جمعت ارض بالواو والنون فقل ارضون عوضا من حذف تاء
 الثانيث لان الاصل ان يقول في ارض ارضة فلما حذفت التاء جمعت
 بالواو والنون عوضا عنها وهذه العلة غير مطردة لانها تنقض بشمس

ودار وقدر فان الاصل فيها شمسة ودارة وقدرة ولا يجوز ان تجمع
بالواو والتون * ومنها الاستثناء * اسند لوابه في مواضع منها المحصار
الكلمات الثلاث في الاسم والفعل والحرف ومنها الدليل المسمي بالباقي
كقولنا الدليل يقتضي ان لا يدخل الفعل شئ من الاعراب لكون
الاصل فيه البناء امدم العلة المقتضية للاعراب وقد خولف هذا
الدليل في دخول الرفع والنصب علي المضارع لغة اقتضت ذلك في
الجر على الاصل الذي اقتضاه الدليل من الامتناع
* الكتاب السادس في التعارض والترجيح *

فيه مسائل * الاولى * قال ابن الانباري اذا تعارض نقلان
اخذنا راجحهما والترجيح في شئبين احدهما الاسناد والاخر المتن فاما
الترجيح بالاسناد فبان يكون رواية احدهما اكثر من الاخر او اعلم واحفظ
وذلك كان يستدل الكوفي على النصب بكما اذا كانت بمعنى كما يقول الشاعر
اسمع حديثا كما يريد ما تعدته + من طهر غيب اذا ما سأل سالا
فينقول له البصري الرواة اتفقوا سلبا ان الرواية كما يريد تعدته
بالرفع ولم يروه احد بالنصب غير المفضل بن سلمة ومن رواه
بالرفع منه احفظ واكثر فكان الاحذر روايتهم اولى * واما الترجيح في
المتن فبان يكون احد النقلين علي وفق القياس والاخر علي خلافه
وذلك كان يستدل الكوفي على اعمال ان مع الحذف بلا عوض بقول الشاعر
الا يهذ الزاجري احضر الوغي * فيقول له البصري قد روي احضر بالرفع
ايضا وهو علي وفق القياس وكان الاخذ به اولى وبيان كون النصب علي

خلاف القياس انه لا شئ من الحروف يعمل مضمر ابلا عوض * الثانية *
 قال في الخصائص اللغات علي اختلافها كلها حجة الاتري ان لغة
 المجاز في اعمال ماولغة تيم في تركه كل منهما يقبلها القياس فليس ذلك
 ان ترد احدي اللغتين بصاحبها لانها ليست احق بذلك من الاخرى
 لكن غاية مالك في ذلك ان تشيخ احدهما فتقولها علي اختها و
 نعتقد ان اقوي القياسين اقبل لما واشد انسائها فاما رد احدهما
 بالاخرى فلا الاتري الى قوله صلى الله عليه وسلم نزل القرآن بسبع
 لغات كلها شاف كاف * هذا ان كانت اللغتان في القياس سواء ومتقاربتين
 فان قلت احدهما جدا وكثرت الاخرى جدا اخذت باوسعهما
 رواية واقواهما قياسا الاتري انك لا تقول المال لك ولا مررت بك
 قياسا علي قوله قضاة المال لله ولا اكرمتكش قياسا علي قول من قال
 مررت بكش فالواجب في مثل ذلك استعمال ما هو اقوي واشيع
 ومع ذلك لو استعمله انسان لم يكن مخطيا لكلام العرب فان الناطق
 علي قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطي لاجود اللغتين فان
 احتاج لذلك في شعر او سمع فانه غير ملوم ولا منكسر عليه انتهى * وفي
 شرح التسهيل لابي حيان كل ما كان لغة لقيلة قياس عليه * الثالثة *
 اذا تعارض ارتكاب شاذ لغة ضعيفة فارتكاب اللغة الضعيفة اولى من
 الشاذ ذكر ابن عصفور * الرابعة * قال ابن الانباري اذا تعارض
 قياسان اخذ باربعهما وهو ما وافق دليلا آخر من نقل او قياس فاما
 الموافقة للنقل فكما تقدم واما الموافقة للقياس فكان يقول الكوفي

ان يعمل في الاسم النصب لشبه الفعل ولا يعمل في الخبر الرفع بل الرفع
 فيه بما كانت يرفع به قبل دثنوها فيقول البصري هذا فاسد
 لانه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب الاو يعمل
 في الخبر الرفع فسادت اليه يودي الي ترك القياس ومخالفة
 الاصول لتغير قاعدة وذلك لا يجوز ﴿الخامسة﴾ قال في الخصائص
 اذا تعارض القياس واسماح نطقت بالمسوع على ما جاء عليه ولم تقسه
 في غيره نحو استحوذ عليهم الشيطان فهذا ليس بقياس لانه لا بد من
 قبوله لانه انما تعلق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك امثلتهم ثم انك من
 بعد لا تقيس عليه غيره فلا تقول في استقام استقوم ولا في استيع استيع
 ﴿السادسة﴾ قال في الخصائص اذا تعارض قوة القياس وكثرة
 الاستعمال قدم ما كثر استعماله ولذلك قدمت اللغة الحجازية على
 التميمية لان اولي اكثر اسما لا ولذا نزل بها القرآن وانكأت التميمية اقري
 قياسا فمتي رايك في الحجازية ريب من تقديم ارتا حيرا ونفس
 النفي فزعت ادراك الي التميمية ﴿السابعة﴾ في معارضة مجرد الاحتمال
 للاصل والظاهر قاله في التمام يصح باب في الشيء يرد فوجب له
 القياس حكما ويجوز ان ياتي السماع بعده ان تسع بظاهره ثم تنوب
 الي ان يرد السماع بجملة حاله قال وذلك نحو عنتر فالمذهب ان نحكم
 في وانه بانها اصل لوقوعها موضع الاصل مع تجويزنا ان يرد دليل علي
 زيادتها كما ورد في منسل ما قلنا به علي زيادة نونه وكذلك الف
 آه حملها الخليل علي انها متقلبة عن واوجلا علي الاكثر ولسانه دفع مع

ذلك ان يرد شي من السماع نقطع معه بكونها منقلبة عن ياء * وقال
 في موضع آخريات في الحمل علي انفاظر وان امكن ان يكون المراد غيره
 حتي يرد ما بين خلاف ذلك اذا شاهدت ظاهرا ان يكون مثله اصلا
 امضيت الحكم علوم ما شاهدت من حاله وان امكن ان يكون الامر في
 باطنه بخلافه وكذلك حمل سيبويه سيدا علي انه مما يسه ياء فقال في
 تحقيره سيد عملا بظاهره مع توجهه كره فعلا بما عينه واو كريح وعيد
 في تعارض الاصل والغالب اذا تعارض اصل وغالب في مسألة
 حتي قد لا زالوا لا يصح العمل بالاصل كما في نفقة ومن امثاله في
 الحوم ما ذكره صاحب الاصل اذا وجد فعل العلم ولم يعلم
 امره ام لا ولم يعلم له اتفاق ولا قام عليه دليل ففيه مذهبان
 مذهب سيبويه صرعه حتي شبه به مع اول لان الاصل في الاسماء
 المصروف وهذا هو الاصح ومذهب غيره مع لانه الا كبري كلامهم
 (وهم) ما ذكره يومئذ في شرح التسهيل ان رحمان ورحمان
 هل صرف او يفتح مذهب والصحيح صانه لا ما قد جهلنا النقل فيه عن العرب
 والاصل في الاسماء المصروف فوجب العمل به ووجه مقابله ان ما يوسد
 من فعلا ان الصفة غير مصروف في الغالب والمصروف منه قليل فكان
 الحمل علي الغالب اولى هذه عننا تهمة التاسعة في تعارض اصلين
 قال في الحواشي والحكم في ذلك مراجعة الا قرب دون الا بعد
 ذلك نولم في ضمة اللام من قولك ماراً تهمة ما اليوم فان اصلها السكون
 فلما حركت لا لبقاء الساكنين ضمورها ولم تكسره لان اصلها الضم في

منذ وانما ضمنت فيها لالتقاء الساكنين اتباعاً لقصة الميم فاصلها الاول
 وهو الابد السكون واصليها الثاني وهو الاقرب الضم فضمت ذال
 مد عند التقاء الساكنين رد الى الاصل الاقرب وهو ضم منذ دون الابد
 الذي هو سكونها قبل ان تحرك المقتضى مثله للكسر لا للضم ومن
 ذلك قولهم بعث وقلت لهذه معاملة على الاصل الاقرب دون الابد
 لان اصلها فعل بفتح العين ثم تتلا منه الى فعل وفعل ثم قلبت الواو
 والياء في فعلت فالتقى ساكنان الميم المعتلة المقلوبة الفاء ولام الفعل
 فحذوت العين لالتقاءهما ثم نقلت الضمة والكسرة الى الفاء مرة اخرى
 الى الاصل الاقرب ولور وجع الى الابد لقليل قلت وبعث بفتح الدال لان
 اول احوال هذه العين انما هو الفتح الذي ابدل منه الضم والكسر
 المباشرة * اذا تعارض استصحاب الحال مع دلائل آخرون سماع
 اوقياس فلا عبرة به قال ابن الانباري في كتابه * الحادبة عشرة *
 في معارض قبيحين قال في الحصا يص اذ احصر عندك ضرورتان لابد
 من ارتكاب احدتهما فأت باقربهما واقلهما انحشاؤك كواو وثنت انت
 فهما تين ضرورتين اما ان تدعي كونها اصلاً والواو لا تكون اصلاً في
 ذات الاربعة المكررة كالوصوصة والوحوصة واما ان تدعي كونها
 زائدة والواو لا تراد اولاً فجعلها اصلاً اولي من جعلها زائدة لانها تكون
 اصلاً في ذات الاربعة في حالة ما وهي حالة التكرير وكونها زائدة
 اولاً لا يوجد بحال وكذلك اذا قلت فيها قايماً رجل لما كنت بين ان
 ترفع قائماً فتقدم الصفة على الموصوف وهذا لا يكون بحال وبين ان تصبه

حالا من النكرة وهو على قلته جائز حملت المسألة على الحال فنصبت
 الثانية عشرة * اذا تعارض تجمع عليه ومختلف فيه فالاول اولي
 مثال ذلك اذا اضطر في الشعر الى قصر ممدود او مدم مقصور فارتكاب
 الاول اولي لاسباع البصريين والكوفيين على جوازه ومنع البصريين
 للثاني * الثالثة عشرة * اذا تعارض المانع والمقتضى قدم المانع * من
 ذلك ما وجد فيه سبب الامالة ومانعها لا يجوز امالته * واي وجد فيها
 سبب البناء وهو مشابهة الحرف ومنع منه لزومها الاضافة التي هي من خصائص
 الاسماء فامتنع البناء * والمضارع الموكد بالنون وجد فيه سبب الاعراب ومنع
 منه النون التي هي من خصائص الافعال * واسم الفاعل اذا وجد شرط اعماله
 وهو الاعتماد وعارضه المانع من تصغير ووصف قبل العمل امتنع اعماله * الرابعة
 عشرة * في القولين لعالم واحد قال في الخصائص اذا ورد عن عالم في مسألة
 قولان فان كان احدهما مرسلا والاخر معللا اخذنا بالمعلل وبودل المرسل
 لقول سيبويه في غير موضع في التاء من بنت واخت انها للتانيث وقال في
 باب ما لا ينصرف انها ليست للتانيث وعلمه بان ما قبلها ساكن وتاء التانيث
 في الواحد لا يكون ما قبلها ساكنا الا ان تكون الفاكفتاة وقناة وخصاة
 والباقي كله مفتوح كرتبة وعنته وغلامة ونسابة قال فلو سميت رجلا
 بنت واخت لصرفته * قال ابن جني فذهب الثاني وقوله انها للتانيث
 محمول على التجوز لانها لا توجد في الكلمة الا في حال التانيث و
 يذهب بذهابها لانها في نفسها زائدة للتانيث بل اصل كثناء عفرت
 وملكوت فانها بدل لام اخ وابن اذا اصلها اخو وبنو وان لم يعمل

واحد منها نظر الى الالقي مذهبه والاخرى علي قوانينه فيعتقد و
 مثال الآخران امكن كقول سيويه حتى الناصبة للفعل وقوله... انما
 حرف جرفانها متا فيان اذعوامل الاسماء لانا شبرا لافعال فضلا
 عن ان تعمل فيها وقد عد الحروف الناصبة للفعل ولم يذكر فيها حتي
 فعلم بذلك ان ان مضمرة عنده بعد حتي كما فصره مع اللام الجارة
 في نحو ليغفر لك الله * وان لم يمكن التاويل فان نص في احدهما على
 الرجوع عن الآخر علم رايه والآخر مطروح * وان لم ينص بحث
 عن تار يحهما وعمل بالمتاخر والاول مرجوع عنه * فان لم يعلم التاريخ
 وجب سبر المذهبين والفحص عن حال القولين فان كان احدهما اقوي
 نسب اليه انه قوله احسانا للطن به وان الآخر مرجوع عنه وان
 تساوبا في القوة وجب ان يعتد انهما رايان له وان الداعي الى
 تساوها عند الباحث عنهما هي الدواعي التي دعت القائل بينهما الى ان
 اعتد كلا منهما * وكان ابوالحسن الاحفش يقع له ذلك كثيرا حتي ان
 ابا علي كان اذا عرص له قول عنه يقول لا بد من الضرفي الزامه
 اياه لان مذهبه كثيرة * وكان ابو علي يقول في هيات انا افتي مرة يكونها
 اسما للفعل كصيرمه وافتي مرة بكونها دارفا على قدر ما يحصرني في
 الحال * قال ابو علي وقلت لابي عبدالله البصري يوما انا احب من
 هذا الخاطري حضوره تارة ومنه اخري وهذا يدل على انه من
 عند الله الا انه لا بد من « تفويم النظر انتهى كلام الحصاصي ملخصا
 * الخامسة عشرة * في ما رجحت به لغة قرش على غيرها قال القراء

كانت العرب تفضل الموسم في كل عام وتخرج البيت في الجماعية و
وقريش يسمون لغات جميع العرب فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به
فصاروا أفصح العرب ونقلت لغتهم من مستشبع اللغات ومستفيع الالفاظ
* ومن ذلك الكشكشة وهي في ربيعة ومضر يجعلون بعد كاف الخطاب
في الموث شيئا فيقولون رأ يتكش وبكش وعليكش فمنهم من يشبها
حال الوقف فقط وهو الاشهر ومنهم من يشبها في الاصل ايضا ومنهم
من يجعلها مكان الكاف ويكسر ها في الوصل ويسكنها في الوقف
فيقول منش وعليش * ومن ذلك الكسكة في ربيعة ومضر يجعلون
بعد الكاف او مكانها في المذكر شيئا علي ما تقدم وقصدوا بذلك
الترق بينهما * ومن ذلك الغنعة وهي في كثير من العرب في لغة قيس وتميم
تجعل الهمزة المبدوها عينا فيقول في انك عنك وفي اسلم علم وفي
اذن عذن * ومن ذلك المنفحة في لغة هذيل يجعلون الهاء عينا * ومن
ذلك الوكم في لغة ربيعة وقوم من كلب يقولون عليكم وبكم حيث كان
قبل الكاف ياء او كسرة * ومن ذلك الوهم في لغة كلب يقولون منهم
وعنهم نبهم وان لم يكن قبل الهاء ياء ولا كسرة * ومن ذلك العجمجة
في قضاة يجعلون الياء المشددة جيا يقولون في تميمي تميمج * ومن ذلك
الاستطالفة سعد بن بكر وهذيل والازد وقيس والانصار تجعل العين
الساكنة نونا اذا جاورت الطاء كانطي في اعطي * ومن ذلك
الوهم في لغة اليمن يجعل السين ناء كالنات في الناس * ومن ذلك
الششنة في لغة اليمن تجعل الكاف شيئا مطلقا كليش اللهم لييش

اي ليك * ومن العرب من يجعل الكاف جيم كما جعله يونس الكوفي
ياقوت في معجم الادباء * السادسة عشرة * في الترجيح بين مذهب
البصريين والكوفيين اتفقوا على ان البصريين اصح قياسا لا نعم لا يفتنون
الي كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ والكوفيون اوسع رواية * قال
ابن جني الكوفيون علامون باشعار العرب مطلعون عليها * وقال ابو حيان
في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار الذي يختار
جوازه لوقوعه في كلام العرب كثيرا نظما ونثرا قال ولست متعبدين بالتابع
مذهب البصريين بل تتبع الدليل * وقال الاندلسي في شرح المفصل الكوفيون
لوسموايتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للاصول جعلوه اصلا وبوبوا عليه
بخلاف البصريين قال وما افتخربه البصريون علي الكوفيين ان قالوا
نحن نأخذ اللغة من خرشة الضباب وأكلة اليرابيع واتم تأخذونها عن
أكلة البوا وباعة الكوامح

✽ الكتاب السابع في احوال مستنبط هذا العلم ومستخرجه ✽
فيه مسائل ✽ الاولى ✽ في اول من وضع النحو والتصريف
اشتهر اول من وضع النحو على بن ابي طالب رضي الله عنه
لا يبي الاسود (قال) الفخر الرازي في كتابه المحرر في النحو رسم
على رضي الله عنه لا يبي الاسود باب ان وباب الاضافة وباب
الامالة ثم صنف ابرالا سود باب العطف وباب النعت ثم صنف
باب التعجب وباب الاستفهام ونطابقت الروايات علي ان اوله
وضع النحو ابو الاسود وانه اخذه اولا عن علي واتفقوا

سأخذ أياً من أول من وضع التصريف وكان يخرج باب الاسود ثم خلف
أباً الاسود خمسة عينة القيل وسيمون الاقرن ويحيى بن عمرو ابناً أبي الاسود
وعطا وابو حريش ثم خلف هؤلاء عبدالله بن اسحق وعيسى بن عمرو
وابو عمرو بن العلام خلفهم الخليل ففاق من قبله ولم يدركه احد
بعده اخذ عن عيسى وتخرج بابن العلام ثم اخذ عنه سيويه وجمع
العلوم التي استفادها منه في كتابه فجاء كتابه احسن من كل كتاب صنف
فيه الى الآن * واما الكسائي فقد حدم ابا عمرو بن العلاموا من
سبعة عشرة سنة لكنه لا اختلاطه باعراب الابله فسد علمه ولذلك احتاج
الى قراءة كتاب سيويه على الاخفش وهو مع ذلك امام الكوفيين وما
ضلك برجل غلامه القرائ ثم صار الناس بعد ذلك فرقين بصرى وكوفياً
اشعي (وقال) في اماليه قال ابو المنهال ائمة البصرة في النحو وكلام العرب
ثلاثة ابو عمرو بن العلام وهو اول من وضع ابواب النحو ويونس بن
حبيب وابو زيد الانصاري وهو اوثق هؤلاء كلهم وأكثرهم سماعاً
من فصحاء العرب سمعته يقول ما أقول قالت العرب الا اذا سمعته من
عجز هوازن رواية اخري الا اذا سمعته من هؤلاء بكون هوازن
وبني كلاب وبني هلال او من ثمانية السفلة او من سافلة العالية والا
لم اقل قالت العرب * الثانية * شرط المستبسط لشي من مسایل هذا
العلم المرتقي عن رتبة التقليد ان يكون عالماً بلغة العرب محيطاً بكل ما
مطلماً علي نثرها ونظمها ويكي في ذلك الآن الرجوع الى الكتب
ولغة في اللغات والابنية والى الدواوين الجامعة لاشعار العرب وان

يكون خيرا لصحة نسبة ذلك اليهم لكونهم على شريعتهم او مذهبهم
 عالما باحوال الرواية ليعلم المقول روايته من غيره وبما جماع النخبة
 كي لا يحدث قولاً زائداً احراراً قلنا بما متناع ذلك **في الثالثة**
 لابن مالك في النسخ طريقة سلكتها بين طريق البصريين والكوفيين
 فان مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ومذهب البصريين اتباع
 الثابتات البعيدة التي خالفها الظاهر وابن مالك يعلم بوقوع ذلك
 من غير حكم عليه بقياس ولا تاويل بل يقول انه شاذ او ضرورة
 كقوله في التمييز والفعل ذو التصريف نزر اسبقا وقوله في مد المقصور
 والعكس في شعر يرفع * قال ابن هشام وهذه الطريقة طريقة المحققين وهي
 احسن الطريقتين **الرابعة** * قال في الخصائص اذا ذاك القياس الى شيء ما
 ثم سمعت العرب قد نطفت فيه بشيء آخر على قياس
 غيره فدع ما كت عليه انتهى * وهذا يشبه شيء من اصول
 الفقه نقض الاجتهاد اذا بان النص بخلافه
 تمت نسخة الاقتراح بصونه تعالى

م

قال صاحب كشف الظنون

اقتراح في اصول النحو وجدله لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي
 المتوفي سنة ٩١١ مختصر اوله الحمد لله الذي ارشد لا ابتكار
 هذا النمط الخ رتب على مقدمات وسبعة كتب **في شرحه للعلامه**
ابن علان المكي شرحه شرحا ممزوجا *

مصر من

المضمون	صفحة	المضمون	صفحة
القسم احكام النحو الى	١٢	الحمد	١
رخصة وغير رخصة و		النعث	٢
الي الرخصة الحسة او		ترتيب الكتاب على مقدمات	٣
القيمة		وسبعة كتب	٤
تعلق الحكم شئين ثاره	١٤	البيان في الاستدوا والتخيض	٥
يجوز الجمع بينهما وثاره		من كتب اخر	٦
يتمتع		الكلام في المقدمات	٧
البيان في واسطة بين العربي	١٥	تعريف اصول النحو	٨
والنحوي		حد النحو	٩
البيان في تقسيم اللفظ الى	١٦	حد اللفظ	١٠
واجب وممتنع وجاز		البحث في ان واضع اللغات	١١
الكتاب الاول في	١٧	الله او بشر	١٢
المرام		في بيان مناسبة الا الفاظ	١٣
القران		للعاني	١٤
البحث عن القرا	١٨	في بيان دلالات النحوية	١٥
فصل في كلام رسول الله	١٩	في انقسام احكام النحو	١٦
اكثرا الاحاديث مروى		الى واجب ومنوع وحسن	١٧
بالمعنى لا بالالفظ		وفج	١٨

صفحة	المضمون	صفحة	المضمون	صفحة
٢٢	فصل في كلام العرب	٢٥	الفرع الثاني الاعتناء في	
٢٣	حوال لسان العرب قبل		العربية على استعاركة أرا العرب	
	المصنف بعد العت وسكان		المدالة ليس شرط في من	
	لخمارة واليمن والشام و		يحتاج بفسوله بل في الرواء	
	اطراف والكوفة والبصرة	٢٦	الفرع الثالث في المصروع	
	والبحرين وغير ذلك		المتروك	
٢٤	الاعتناء على مصنفات	٢٩	الفرع الرابع المصنفات على	
	المناسي رحمة الله عليه		اختلافها حجة	
	الفرع الأول في التقسيم		الفرع الخامس في امتياز	
	المصنف إلى مطر وصاد		الاخذ من أهل الدر	
	انقسام المصنفين والشافعي		الفرع السادس في العربي	
	المطارد في القياس والاستعمال		التفصيل	
	معها	٣٠	الفرع السابع في تداعيل	
	المطر في القياس والمداولة		المداولة	
٢٥	الاستعمال	٣١	الفرع ثامن في الإجماع على	
	المرادى للاستعمال والساد		ان لا يحتاج بكلام المولدين	
	في القياس		والحمد لله ليس بمجائر	
	الشافعي في القياس والاستعمال	٣٢	الفرع التاسع لا يجوز الاحتجاج	
	معها		بشعراوة ولا يعرف فإله	

